الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة «بلحاج بوشعيب عين تموشنت»
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية مؤسسة

الموضوع

أثر آليات الحوكمة في إدارة أرباح المؤسسة
دراسة ميدانية لمؤسسة سونلغاز

من إعداد الطالبتان

- ميرناس لطيفة
- ألهاكوم فاطمة الزهراء

تحت إشراف الأستاذة:

- أ. لواتي خاتمة

لجنة المناقشة:

منقوري منال	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة بلحاج بوشعيب	رئيسا
الواتي خاتمة	أستاذة محاضرة "أ"	جامعة بلحاج بوشعيب	مشرفا مقررا
الغربي صباح	أستاذة محاضرة "ب"	جامعة بلحاج بوشعيب	ممتحننا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

ولا اعتصامي ولا توفيقي إلا بالله والحمد الله الذي هدانا إلى ما فيه الصواب وأنار قلوبنا بالعلم والمعرفة

الحمد لله بفضله وعونه أتممت هذا العمل المهدى الى الذي لم يبخل على بمساعدته المعنوية والمادية والذي علمني روح المسؤولية والاعتماد على النفس وشجعني على مزاولة دراستي الى ابي العزيز" ميرناس قناديل "

الى من كانت سندي في السراء والضراء الى من اجتهدت وحرست على نشأتي وقربتي، الى من غمرتني بحبها وعطفها وحنانها، الى التي الجنة تحت قدميها.....أمي الحبيبة "بولفارد ذهبية"

الى جدتي الغالية حفظها الله وأطال في عمرها

الى الأخوات الغاليتين: عائشة، ايمان، سجود

الى أخي الغالي: محمد عبد الرحمان

الى سندي: بلعربي ياسين

كما اهده الى صديقتي في المذكرة سيدة ألهاكوم فاطمة

الى الأستاذة الفاضلة التي لطالما دعمتني ولم تبخل عليا بنصائحها القيمة وتوجيهي:" لواتي خاتمة "

الى كافة أفراد العائلة

الى أعز صديقاتي: ايمان، أمنية، مريم، كريمة، عقيلة، لبنى، شيماء

الى جميع أساتذتي بكلية العلوم الاقتصادية

الى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرة

لطيفة

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف خلق الله محمد بن عبد الله وعلى إله وصحبه ومن تبع هداه

أتقدم بهذا العمل المتواضع إلى: من وضعت تحت قدميها الجنة فكانت نبع الحنان ومنبع الأمان وسر السعادة إليك أمي الحبيبة (راشدي خديجة) حفظك ربي

لي وأطال في عمرك من با ع راحة شبابه ليشق لي الطريق وأشعل سنين عمره ليضيء لي الطريق إليك أبي الغالي والعزيز (الهاكوم محمد) حفظك والا زوجي عزيز الدي ساعدني كثيرا *(الياس بلعابد) ورعاك الله إل* كما اهده لصديقتي التي ساعدتني ميرناس لطيفة

ى ورود بيتنا إخوتي الأعزاء أطال الله في عمرهم ابنتي كتكوته (ملاك راما بلعابد)

والى كل من وسعه قلبي ولم تسعه ورقتي

فاطمة

شكر وتقدير

قال الله تعالى: "فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون"

فالحمد الله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من لم يشكر الناس لم يشكر الله ".

كما لا يسعنا في هذا المقام، الا أن نتقدم بالشكر والعرفان الى الأستاذة

الفاضلة "لواتي ختيمة"التي لم تبخل علينا بنصائحها القيمة.

، والى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وكذا

كل أساتذة جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كما أشكر كل إطارات مؤسسة سونلغاز-على دعمهم لي وعلى المعلومات

المقدمة من طرفهم.

لكم جميعا كل شكري

فهرس المحتويات :

اهداء ..... **I**

الإهداء..... **II**

شكر وتقدير..... **III**

فهرس المحتويات : ..... **IV**

مقدمة عامة..... أ

اهمية الدراسة : ..... ب

أهداف الدراسة: ..... ب

أسباب اختيار الموضوع:..... ج

الدراسات السابقة: ..... ج

الفصل الأول: الإطار النظري لحوكمة الشركات

التمهيد..... 2

المبحث الأول : ماهية حوكمة الشركات. 2

المطلب الأول: تعريف حوكمة الشركات وخصائصها 2

الفرع الأول: تعريف حوكمة الشركات 3

الفرع الثاني : خصائص حوكمة الشركات 6

المطلب الثاني: أهداف حوكمة الشركات وأهميتها 7

الفرع الأول :أهمية الحوكمة الشركات 7

المطلب الثالث: اليات وركائز حوكمة الشركات..... 10

الفرع الاول: اليات حوكمة الشركات 10

الفرع الثاني: ركائز حوكة الشركات 14

المبحث الثاني: أرباح المؤسسة 15

المطلب الأول: تعريف المؤسسة وأهدافها 15

الفرع الأول: تعريف المؤسسة 16

الفرع الثاني: أهداف الاقتصادية. 17

المطلب الثاني : مفهوم و دوافع إدارة الأرباح 19
الفرع الأول : مفهوم إدارة الأرباح 19
المطلب الثالث: أساليب و أهداف الإدارة الأرباح 32
الفرع الأول: أساليب الإدارة الأرباح 32
الفرع الثاني: نتائج الإدارة الأرباح 34
المبحث الثالث : أثر الحوكمة على أرباح المؤسسة 37
المطلب الأول : علاقة الحوكمة بالمحاسبة 37
المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح 37
المطلب الثالث: العلاقة بين حوكمة الشركات و سياسة توزيع الأرباح 39
خلاصة الفصل: 41

الفصل الثاني: دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تموشنت

مقدمة الفصل: 43
المبحث الاول : تقديم بشركة توزيع الكهرباء و الغاز للغرب لولاية عين تموشنت 43
المطلب الاول .تقديم شركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب لولاية عين تموشنت 43
لمطلب الثاني: تنظيم العام لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز لعين تموشنت 44
الفرع الاول : دراسة الهيكل التنظيمي لمدرية التوزيع لعين تموشنت 44
الفرع الثاني. تحليل الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية.....47
المطلب الثالث .مهام مديرية توزيع الكهرباء والغاز عين تموشنت 49
المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة. 50
المطلب الأول: الميزانية المالية إنطلاقا من المحاسبية2018-2019-2020 الجدول رقم (2-1):الميزانية المالية 50
المطلب الثاني :الميزانية الوظيفية للسنوات 2018-2019-2020.....52
المطلب الثالث: التحليل الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات المالية 54
خلاصة الفصل: 64
الخاتمة 65
الخاتمة : 66
نتائج البحث : 66
إقتراحات: 66

أفاق الدراسة: 66
قائمة المراجع **67**

فهرس الأشكال:

الأشكال	الصفحة
الشكل رقم 1:ركائز حوكمة الشركات	15
الشكل رقم 2: الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع لولاية عين تموشنت.	45
الشكل رقم 3:يوضح الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية	47
الشكل رقم 4: يمثل التغير في رأس مال العامل السيولة	55
الشكل رقم 5: يمثل التطورات خلال السنوات 2018-2019-2020	58

فهرس الجداول:

الأشكال	الصفحة
جدول1 :الميزانية المالية	50
جدول 2: ميزاتنية وظيفية لسنوات 2018 2019 2020.	51
جدول 3:الميزانية الوظيفية للسنوات 2018-2019-2020	52
جدول 4:حساب رأس مال العامل السيولة لمؤسسة سونلغاز من أسفل الميزانية	53
جدول 5:حساب راس مال العامل السيولة لمؤسسة سونلغاز من اعلى الميزانية	54
جدول 6:حساب راس مال العامل السيولة لمؤسسة سونلغاز من أسفل الميزانية	54
جدول 7:حساب راس مال العامل الاجمالي الوظيفي	55
جدول 8:حساب راس مال العامل الاجمالي الوظيفي لمؤسسة سونلغاز من اسفل الميزانية	56
جدول 9:حساب إحتياجات راس مال العامل الوظيفي لمؤسسة سونلغاز.	56
جدول 10:حساب خزينة المؤسسة سونلغاز	57
جدول 11:حساب خزينة المؤسسة سونلغاز	58
جدول 12:حساب نسبة العامة .	59
جدول 13: حساب نسبة السيولة السريعة	60
جدول 14: حساب نسبة السيولة الاتية.	60
جدول 15: حساب نسبة التمويل الدائم	61
جدول 16ك حساب نسبة التمويل الخاص	61
جدول 17: حساب نسبة المردودية الاقتصادية	62
جدول 18: حساب نسبة المردودية المالية	62
جدول 19: حساب نسب النمو	63

ملخص:

تعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء لاسيما في أعقاب الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العديد من العديد من دول آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينيات الأمر الذي دعا إلى ضرورة الاهتمام باليات ومبادئ تطبيق حوكمة الشركات. هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء حول دور آليات الحوكمة في تحسين ارباح المؤسسة والاقتصادية وذلك من خلال عرض جميع المفاهيم النظرية المتعلقة بحوكمة الشركات بالإضافة إلى دراسة جملة من آليات الحوكمة التي تعمل على تحسن كفاءة وأداء المؤسسات، وقد قمنا بدراسة ميدانية في مؤسسة سونلغاز- والتي أظهرت أن هناك علاقة ارتباط متوسطة بين آليات الحوكمة وارباح بعد درسة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال الاداء المالي.

Abstract:

The growing interest in the concept of corporate governance in many developed and developing economies alike, especially in the wake of the economic crises that occurred in many countries of Asia, Latin America and Russia in the 1990s, which called for the need to pay attention to the mechanisms and principles of applying corporate governance. This study aimed to shed light on the role of governance mechanisms in improving enterprise and economic profits by presenting all theoretical concepts related to corporate governance in addition to studying a number of governance mechanisms that improve the efficiency and performance of institutions. That there is a medium correlation between governance mechanisms and profits after studying the financial position of the institution through financial performance.

مقدمة عامة

مقدمة:

تعد حوكمة الشركات من ابرز واهم الموضوعات في المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، وقد تعاظم الاهتمام بهذا الموضوع في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة خلال السنوات الماضية وخاصة بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في العديد من الشركات في دول شرق أسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن الماضي وكذلك إفلاس شركة enron في 2001 وworld com في 2002 والتي فجرها الفساد المالي وسوء الإدارة ولافتقارها للرقابة، بالإضافة إلى نقص الشفافية ، حيث أدت هذه الأزمات والانهيارات إلى تكبد كثير من المساهمين بخسائر مادية فادحة مما دفع العديد من المستثمرين للبحث عن الشركات التي تطبق مفهوم حوكمة الشركات. وقد تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة.

وتكتسب الحوكمة أهمية خاصة في المؤسسات الاقتصادية وما لهذه الأخيرة من دور فعال في السياسات الاقتصادية للدول وتأثيرها على الاقتصاد ولان المؤسسات تتأثر كثيرا بأسلوب إدارتها فان الحوكمة تلعب دور بارزا في إكساب المؤسسة صورة جيدة في السوق من خلال تحقيق الأداء المتميز ورسم الاستراتيجيات الفعالة لتمكين المؤسسة من مواجهة المنافسة الشديدة خاصة في ظل العولمة.

الإشكالية:

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية : ماهو دور آليات الحوكمة في تحسين ارباح المؤسسات الاقتصادية؟ | ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1- ماذا نقصد بالحوكمة؟

2- كيف تساهم آليات الحوكمة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية؟

الفرضيات:

1-الحوكمة هي نظام متكامل للرقابة داخل المؤسسة.

2- يلعب مجلس الإدارة دور اساسي في تسيير الامور المؤسسة الاقتصادي

اهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في محاولة معرفة مدى إمكانية تطبيق آليات الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية كما تظهر أهمية الدراسة في الكشف عن طبيعة الأساليب الإدارية المنتهجة في تسيير المؤسسات الجزائرية، ومدى تماشيها والمعايير الدولية للحوكمة وبشكل أكثر تحديدا ماذا يتوقع أن ينتج عن التطبيق الجيد لآليات حوكمة المؤسسات في تحسين الأداء الشامل للمؤسسة.

أهداف الدراسة:

- التعرف على الجوانب الايجابية ومزايا الحوكمة وكيفية الاستفادة منها من اجل تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية .
- توضيح مكانة وأهمية الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.
- محاولة إسقاط نظرية الحوكمة على المؤسسات الاقتصادية باعتبارها أداة التنمية الاقتصادية
- تقديم الاقتراحات والتوصيات الملائمة في هذا المجال.

المنهج المستخدم:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي من أجل عرض مفاهيم عن حوكمة الشركات والتعرف على حوكمة المؤسسات الاقتصادية وكذلك على أسلوب دراسة الحالة المدعم بالاستبيان، وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية.

أسباب اختيار الموضوع:

- الاهتمام الشخصي بموضوع الحوكمة في المؤسسات الاقتصادية وكيفية تحسين أدائها.
- الدور الذي تلعبه حوكمة المؤسسات وكون الاهتمام بحوكمة المؤسسات الاقتصادية عامل من عوامل التنمية الاقتصادية.
- لا يزال موضوع حوكمة المؤسسات الاقتصادية مجالا يفتقد إلى دراسات الحالة

الدراسات السابقة:

1.هدفت الدراسة إلى البحث عن أثر تطبيق آليات حوكمة المؤسسات على ارباح للمؤسسات الجزائرية المسجلة في البورصة وذلك من خلال: إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة المؤسسات وإلزامية تطبيقها في الجزائر. إبراز أهمية حوكمة المؤسسات. تحديد آليات حوكمة المؤسسات وعلاقتها بالأداء المالي في المؤسسات. وتوصلت هذه الدراسة إلى:

- وجود علاقة ارتباط موجبة بين معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على المبيعات ومعدل العائد على حقوق الملكية وبين آليات حوكمة المؤسسات الداخلية.

- وجود علاقة ارتباط معنوية بين معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على المبيعات ومعدل العائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة وبين آليات حوكمة المؤسسات الداخلية كمتغيرات مستقلة.

- وجود علاقة ارتباط موجبة بين مقاييس الأداء الثلاثة معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على المبيعات ومعدل العائد على حقوق الملكية وبين آليات حوكمة المؤسسات الخارجية.

2- دراسة حسين عبد الجليل آل غزوي 2010 السعودية " :حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية ."هدفت هذه الدراسة إلى: بيان عمق فهم حوكمة الشركات وأثرها على المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية. بيان مدى تأثير حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في القوائم المالية. بيان مدى

تأثير نسبة الملكية العائلية في المؤسسات المساهمة بالمملكة العربية السعودية على مستوى الإفصاح في القوائم المالية. توصلت هذه الدراسة إلى: – تفاوت مستوى الإفصاح في القوائم المالية في المؤسسات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية، إلا أنها نسبة مقبولة وجيدة على مستوى جميع المؤسسات.

– وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم المؤسسة وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية في المؤسسات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية

- وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين تركز الملكية في مؤسسات المساهمة بالمملكة العربية السعودية وبين الإفصاح في القوائم المالية.

– عدم وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الملكية في مؤسسات المساهمة بالمملكة العربية السعودية وبين مستوى الإفصاح

الفصل الأول:

الإطار النظري لحوكمة الشركات

التمهيد

لقد ازداد الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات خاصة بعد الأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي خلال عقد التسعينات من القرن الماضي و مع انفجار الأزمة المالية الأسيوية عام 1997 وتعرض

عدد من الشركات العالمية لاسيما الأمريكية من بينها شركة ((enron،worldcom))

لفضائح مالية أدت إلى إفلاسها فضلا عما شهده العالم عام 2002 من انهيار عدد من الشركات العملاقة لأسباب متعددة من بينها الغش و التضليل والعبث والأخطاء المحاسبية فضلا عن تدني الأخلاق المهنية وأخلاق إدارات الشركات, حيث أدت هذه الأحداث إلى اهتمام العديد من الاقتصاديين و المحللين و الخبراء بدراسة أهمية و مدى تأثير حوكمة الشركات في العديد من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و القانونية لما يحقق المصلحة العامة للأفراد و المؤسسات و اقتصاديات الدول ككل. وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لتحول كثير من دول العالم إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على المؤسسات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي . وعليه سوف نتناول في هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول : ماهية حوكمة الشركات.

إن مفهوم حوكمة الشركات من المفاهيم الحديثة نوعا ما إن بدا استخدامه مع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي وتبلور في فترة التسعينيات من القرن نفسه وسنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف مفاهيم حوكمة الشركات وخصائصها وأهدافها وأهميتها.

المطلب الأول: تعريف حوكمة الشركات وخصائصها

الفرع الأول: تعريف حوكمة الشركات

بالرغم من شيوع استخدام مصطلح حوكمة الشركات، إلا أن الكتاب والباحثين قد اختلفوا فيما بينهم حول تحديد مفهومه، ولكن قد يرجع ذلك إلى تداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والمالية والاجتماعية للشركات، وهو الأمر الذي يؤثر على المجتمع والاقتصاد ككل، ولكن في مجمله يمكن القول إن ماهية مفهوم حوكمة الشركات معنية بإيجاد وتنظيم التطبيقات والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركة بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم Stakeholders وحملة السندات والعاملين بالشركة وأصحاب المصالح وغيرهم، وذلك من خلال تحري تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم، وباستخدام الأدوات المالية والمحاسبية السليمة، وفقا لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة وقد عرف William Son حوكمة الشركات بأنها مجموعة الترتيبات التي تستهدف إحداث توافق بين مصالح المديرين والمساهمين[1] وفيما يلي مجموعة من التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم:

تعرف حوكمة الشركات على أنها: مجموع الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التي تتضمن الانضباط والشفافية والعدالة، وبالتالي تهدف حوكمة الشركات إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق تفعيل تصرفات إدارة المؤسسة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها بما يحقق أفضل منافع ممكنة لكافة الأطراف ذوي المصلحة وللمجتمع ككل. [2]

حوكمة الشركات: Corporate governance : هو الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها وتركز الحوكمة على العلاقات فيما بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين وأصحاب

الهيكلية المسيرة بطريقة علوية من الأعلى إلى الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة القدرات والطاقات التي يزخر بها المجتمع

[1] - صالح بن إبراهيم الشعلان، مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، مذكرة الماجستير في العلوم الإدارية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2008، ص14

[2] - عبد الوهاب نصر علي ، مراجعة حسابات حوكمة الشركات ، دار الجامعية ، إسكندرية 2007 ص17

الهيكلية المسيرة بطريقة علوية من الأعلى إلى الأسفل والتي أدت إلى فراغ مؤسساتي بدل تعبئة القدرات والطاقات التي يزخر بها المجتمع[1].

تقرير Cadbury لسنة 1992 وصف حوكمة المؤسسات على أنها:[2]

يعتمد اقتصاد دولة ما على ريادة وكفاءة المؤسسات، وبالتالي فان الوضع التنافسي للدولة يتحدد من خلال الفاعلية التي تؤدي بها مجالس الإدارات المسؤولياتها، وهذا يعتبر جوهر أي نظام لحوكمة المؤسسات ولخص Cadbury الحوكمة في جملة قصيرة مشهورة وهي: "حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب".

وعرفت منظمة التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية (OECD) حوكمة المؤسسات على أنها: مجموعة من القواعد والعلاقات بين إدارة الشركة ومجلس الإدارة والملاك وجميع الأطراف التي لها علاقة مع الشركة، وهو الأسلوب الذي يقدم الهيكل أو الإطار المنظم الذي يتم من خلاله تحديد الأهداف وتحقيقها ومراقبة الأداء والإشراف الدقيق والنتائج والأسلوب الناجح لممارسة السلطة الذي يجب أن يقدم الحوافز اللازمة لمجلس الإدارة والإدارة العليا في السعي لتحقيق الأهداف الموضوعة لخدمة مصالح الشركة ومساهميها وتسهيل المراقبة الجيدة الاستخدام موارد وأصول الشركات والمؤسسات بكفاءة وفاعلية.[3]

تعرفها مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها النظام الذي تتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها [4] كما تعرف على أنها :الإطار العام الذي يجمع القواعد، العلاقات، النظم، المعايير، العمليات التي تساعد على ممارسة السلطة والتحكم في الشركات، فيتبين أن حوكمة الشركات هي:[5]

---

[1] - للحد -من الفساد المالي و الاداري يومي 06-07-/2012/05 جامعة محمد خيضر بسكرة ص 06

[2] - حسين عبد الجليل ال غزوي حوكمة الشركات و اثارها على المستوى الافصاح في معلومات المحاسبية رسالة ماجيستر في المحاسبة تخصص تحليل مالي كلية الادارة و الاقتصاد الاكاديمية العربية في الدانيمار 2010 ص 10

[3] هوام جمعة، لعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و أفاق)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي – ص6

[4] - *ALAMGIR, M, "corporate governance - a risk perspective, paper presented to ; corporate governance and reform : pawing the way to financial stability and development "a conference organized by the egyptian banking institute, cairo, 7/8 may 2007, p 07.

[5] - فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، ص 8

القواعد : مجموعة من القوانين واللوائح والقيود التنظيمية المنظمة لعمل الشركة من الداخل والخارج.

العلاقات تشمل جميع العلاقات مع الاطراف . ذات العلاقة كافة أو ذات المصلحة بعمل الشركة، خاصة cx »بين المالكين والإدارة العليا ومجلس الإدارة، فضلاعن العلاقة مع المنظمين والقانونيين والحكومة والعاملين والمجتمع الكبير المحيط بالشركة

النظم والمعايير: مجموعة النظم التي توظفها الشركة لممارسة عملها وتحقيق أهدافها، مثل نظم القياس ومعايير الأداء والمعايير المحاسبية الدولية ومعايير التحقيق الدولية، وأخلاقيات وسلوكيات المهنة... و غيرها.

العمليات: للتحكم في مفهوم الحوكمة هناك عنصران مهمان هما:

-المتابعة والرقابة أو عنصر التفتيش لاكتشاف الانحرافات والتجاوزات.

-تعديل وتطوير عمل الشركة عن طريق الضبط والتحكم بهدف تصحيح الانحرافات.

ويعرف(**الخضيري**)حوكمة الشركات بأنها: حكم وتحكم واحتكام، وهي أيضا تحاكم و تحكيم للاستناد إلى مرجعيات، وهي محكمة ولها أن تحكم على مدى سلامة الأشياء، وهي عملية تحكمية تدخل الأمور في منظومة تفاعلية استهدافية، وهي مبادئ تحكمية بضوابط وقواعد وقوانين تسترشد بها، وتستخدمها الشركات من اجل الرشادة والعقل والنضوج، وهي لازمة من اجل المحافظة على كيان الثقة بين أطراف جميع المعاملات، سواء كانت معاملات حاضرة، أو عبارة عن تعاقدات مستقبلية. وبالتالي فان الحوكمة هي فن ممارسة الرشادة والعقلانية، وتعظيم الثقة، وتنمية عوامل الأمان، واستخدام الموارد بفعالية، وزيادة وتنمية القيمة المضافة، وفي نفس الوقت تحقيق حكمة ورزانة السلوك والتصرفات الإدارية، وحماية المشروعات من الفسادالإداري ويعرف (**درويش**) الحوكمة من جوانب أخرى:[1]

المفهوم المحاسبي للحوكمة من المنظور المحاسبي يشير المفهوم المحاسبي للحوكمة إلى توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة أو المديرين لتحقيق منافع خاصة، ويتم ذلك من خلال مجموعة الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية. المفهوم القانوني للحوكمة : يشير اصطلاح الحوكمة من المنظور القانوني إلى الإطار التشريعي والقواعد القانونية التي تحمي مصالح الأطراف ذوي العلاقة بالمؤسسة أو الشركة، وتناولها كتاب القانون على أنها إطار متكامل من القواعد القانونية الحاكمة لإدارة شؤون المشروعات والمنظمات في مواجهة الأطراف المستفيدة وبالتالي يهتم القانونيون بالقواعد القانونية والنواحي الإجرائية التي توفر

[1] عدنان بن حيدر بن درويش **حوكمة الشركات و دورمحلس الادارة** اتحاد المصارف العربية 2007ص 13-14

متطلبات المحافظة على الكيان المؤسسي للشركات وتوفير ضمانات الحماية لحقوق كافة الأطراف ذوي العلاقة أو المستفيدين من نشأة الشركة وبقائها ونموها.

وقد عرف (**محمد مصطفى سليمان**)حوكمة المؤسسات بانها [1] هي نظام متكامل للرقابة المالية و غير المالية عن طريقه يتم إدارة المؤسسات و الرقابة عليها ، فهي مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها ان يتاكد المستثمرون من تحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم ، اي مجموعة من القواعد و الحوافز التي تهتدي بها لاّإدارة المؤسسات لتعظيم ربحية المؤسسة و قيمتها على المدى البعيد لصالح المساهمين ، فهي مجموعة من قوانين و القواعد و المعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية ، و حملة الاسهم و أصحاب مصالح المرتبطة بالمؤسسة مثل (حملة السندات ، العملين ، الدائنين ، المواطنين) من ناحية اخرى.

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف حوكمة الشركات على انها مجموعة من القواعد و الاسس التي تنظم العلاقات في المؤسسة وذالك من اجل حقيق توازن بين كل من الادارة و المساهمين و اصحاب المصالح و ذالك من خلال وجود رقابة و تعزيز و افصاح و الشفافية

الفرع الثاني : خصائص حوكمة الشركات

يشير مصطلح حوكمة الشركات إلى العديد من الخصائص و التي تتمثل في الخصائص التالية[2]

لإفصاح و الشفافية: هي دعامة هامة لضمان العدالة و النزاهة و الثقة في إجراءات إدارة الشركات و إدارة افرادها و اتخاذ قرارات رشيدة ،حيث تؤمن هده الدعامة توصيل معلومات صحيحة و واضحة و كاملة عن اداء الشركة عن طريق توفير نظام فعال للتقارير يتسم بالشفافية ليس للادارة والمساهمين فحسب ،بل لجميع الاطراف ممن يستخدمون المعلومات المالية المنشورة للشركة لاتخاذ القرارات من قبل المستثمرين الحالين و المحتملين ، و المقرضين، الزبائن ، الموظفين ، و الجهات الحكومية ذات مصلحة

1- **المساءلة** : هي قاعدة تقضي بمحاسبة المسؤولين او الذين يتخذون القرارات و الذين يقومون بتنفيذ الاعمال في الشركة عن تبعات اعمالهم و نتائج قراراتهم ، و بمعنى اخر تحمل الجهات المعنية في الشركة تبعات الاعمال المناطة بهم ،هذا يتطلب من مجلس الادارة ان يحدد الهرم الاداري و المسؤوليات و صلاحية كل مسؤول في موقعة مما يسهل على جميع المتعاملين في الشركة

[1] - محمح مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات و دور اعضاء مجالس الادارة و المدرين التنفيذيين ، الدار الجامعية اللنشر و التوزيع الاسكندرية، 2008 ص 15

[2] مصطفى عبد الحسين علي ، علي كادم حسين ، الامام عبد الله يعقوب ، دور الحوكمة في تحسين اداء الاستراتيجي لادارة الضريبية ، مجلة الدراسات المحاسبة و المالية العدد 22 جامعة بغداد ص 103

المعرفة حدود عملهم خدمة للشركة و تحقيق لاستراتيجيتها التي بنيت عليها اهدافها ، فالأطراف الخاضعة للمساءلة المحاسبة عند تطبيق الحوكمة امام اصحاب المصالح هم (مجلس الادارة ، لجنة التدقيق ، إدارة العليا، تدقيق الداخلي ، التدقيق الخارجي ، المشرعين ، الجمعيات المهنية)

2- **الانضباط**: من خلال إتباع السلوك الاخلاقي المناسب و الصحيح و تبني قوانين و تشريعات و تعليمات توضح الحقوق و تحدد الوجبات و هي تعد صمام الامان رئيس الضامن للحوكمة

–الاستقلالية: هي الآلية التي تقلل أو تلغي تضارب المصالح مثل هيمنة رئيس ذو نفوذ على الشركة أو مساهم كبير على مجلس الإدارة، وهذه الآلية تبدأ من كيفية تشكيل المجالس وتعيين اللجان إلى تعيين مدقق الحسابات بحيث لا تسمح بتأثير أو نفوذ على قرارات مجلس الإدارة وأعمال الشركة

3- **المسؤولية**: تكون المسؤولية الأساسية عن الحوكمة الجيدة متروكة للمديرين والمدققين وتزويد المساهمين بضمان موضوعي ومستقل بالاعتماد على التقارير المالية والمعلومات الأخرى المقدمة من

- **تحقيق العدالة والإنصاف**: وهي الاحترام والاعتراف بحقوق كل الأطراف ذات المصالح بما يكفل المساواة، ومن هذه الأطراف مصالح أقلية المساهمين، حيث اهتمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بحماية حقوق مصالح أقلية المساهمين، عن طريق وضع نظم تمنع العاملين في داخل الشركة بما فيهم المديرون وأعضاء مجلس الإدارة من الاستفادة من منصبهم في الشركة بالمتاجرة في الأسهم. الشركة بما فيهم المديرون وأعضاء مجلس لشركة بما فيهم المديرون وأعضاء مجلس الإدارة من الاستفادة من منصبهم في الشركة بالمتاجرة في الأسهم.

المسؤولية الاجتماعية: النظر إلى المؤسسة باعتبارها المواطن الجيد من خلال رفع الوعي الاجتماعي وبمستوى عالي من السلوك المثالي والقيم للعاملين فيها

المطلب الثاني: أهداف حوكمة الشركات وأهميتها

الفرع الأول :أهمية الحوكمة الشركات

أولا: أهمية الحوكمة بالنسبة للشركات

حظي مفهوم حوكمة الشركات بقدر من الاهتمام، وذلك نتيجة للعديد من الانهيارات والفضائح المالية التي شهدها العالم وبوجه الخصوص كبريات الشركات بالولايات المتحدة ودول شرق أسيا والاضطرابات الاقتصادية الحالية المستمرة التي تشهدها العديد من الدول، كلها عوامل ساعدت على ظهور مفهوم حوكمة الشركات وتجعله في الريادة، بالإضافة إلى إجراءات العولمة مثل تحرير

الاقتصاد والتطور في وسائل الاتصالات وتكامل أسواق المال بالإضافة إلى التحويلات في أشكال ملكية الشركات مع زيادة المستثمرين المؤسسين والخصخصة وزيادة نشاط المساهمين كل هذا ساهم في زيادة الحاجة إلى حوكمة الشركات[1]

ومن هنا يمكن تلخيص أهمية حوكمة الشركات في النقاط الآتية: [2]

1- الفساد الداخلي في الشركات و عدم السماح بوجوده أو باستمراره بل القضاء عليه وعدم السماح بعودته مرة أخرى

-تحقيق و ضمان النزاهة والحيدة الاستقامة لكافة العاملين في الشركات بدءا من مجلس الإدارة و المدربين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.

2- تحقيق السلامة و الصحة و عدم وجود أخطاء عمدية أو انحراف

متعمد ومنع استمرار هذا الخطأ أو القصور بل جعل كل شيء في إتمامه صالحا.

1- محاربة الانحرافات و عدم السماح باستمرارها خاصة تلك التي تشكل وجودها تهديدا للمصالح أو أن باستمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة للأعمال و تحتاج إلى تدخل إصلاحي عاجل

5-تقليل الأخطاء إلى أدنى قدر ممكن، بل استخدام النظام الحمائي الوقائي الذي يمنع حدوث هذه الأخطاء، وبالتالي يجنب الشركات تكاليف وأعباء هذا الحدوث

ثانيا اهمية الحوكمة بالنسبة للمساهمين

تساعد في ضمان الحقوق لكافة المساهمين مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل.

-الإفصاح الكامل عن أداء الشركة والوضع المالي والقدرات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذه الشركات. والخلاصة أن تطبيق أي شركة مساهمة لمفهوم وقواعد ومبادئ حوكمة الشركات يحقق العديد من المزايا منها:

- تخفيض درجة المخاطر المتعلقة بالفضائح المالية والإدارية التي تواجهها الشركة.

[1] - فاتح غلاب، مرجع سابق، ص 15

[2] - محسن أحمد الخضري، مرجع سابق، ص ص 58- 59.

– زيادة درجة كفاءة أداء الشركة مما ينعكس على معدلات الربحية ودفع عجلة التنمية في المجتمع.

– تخفيض الشفافية والدقة في القوائم المالية مما يترتب عليه زيادة ثقة المستثمرين بها واعتمادها عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

– يتيح تقدم الشركة وجذب العديد من الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى زيادة معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة فرص العمل والتشغيل في المجتمع والمساهمة في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم دول العالم

ثالثا: أهمية الحوكمة في خلق القيمة

تهدف الحوكمة أساسا لضمان إتباع المديرين أهداف خلق الثروة المحددة من طرف المساهمين ، كما أن المديرين يتلقون أجورا بقدر ما يقدمونه ، بمعنى القيمة الفعلية للخدمات المقدمة وتهتم الحوكمة بدرجة كبيرة بعلاقة المديرين والمساهمين ، لأن هؤلاء فقط الذين لا تتوفر لديهم عقود تسمح لهم بضمان مصالحهم ، وتعارض المصالح بين الطرفين يمكن أن يتقلص بربط أجور المديرين بأدائهم ، لتصبح بعد ذلك مشكلة التعارض في المصالح بين المساهمين والمديرين محلولة جزئيا ، وبالنسبة لبعض الكتاب فإن امتلاك الجزء من رأس المال في المنشأة يعتبر مؤشر ثقة وإشارة جيدة على الأداء المستقبلي لباقي الأطراف الأخرى، ولقد عبرLeland et Pyleبوضوح عن هذا بالإشارة أنه كلما زادت أهمية

نصيب المديرين في رأسة مال المؤسسة كان هناك خلق للقيمة، وبالنسبة ل al et Bagnani فإنه كلما كانت المساهمة المديرين في رأس المال ذات وزن، كلما أقبل المديرون على المشروعات الأقل مخاطرة، وبالتالي يسلك المديرين سلوك الدائنين

الفرع الثاني : اهداف حوكمة الشركات

تعتبر الحوكمة اداة جيدة تمكن المجتمع من التأكد من حسن اداء الشركات بأسلوب علمي وعملي ،يؤدي الى توفير اتر عامة لحماية اموال المساهمين ،وتحقيق نظام بيانات ومعاومات عادل وشفاف يحقق انسياب هده البيانات والمعلومات على قدم المساواة ،بما يحقق توافر النزاهة في الاسواق ،ولأصحاب المصالح والعلاقات المرتبطة المشروعات والشركات ،وفي نفس الوقت توفير الادات جيدة للحكم على اداء مجالس ادارة الشركات ومحاسبتهم وتهدف الحوكمة الى تحقيق مايلي: [1]

1- تحسين قدرة المشروعات على تحقيق اهدافها من خلال تحسين الصورة الدهنية وانطباع الايجابي عن المشروعات .

2- تحسين عملية صنع القرار ،في الشركات وذلك بزيادة الحساس المديرين بالمسؤولية وامكانية محاسبتهم من خلال الجمعيات العامة .

3- تحسين عملية المصداقية للبيانات والمعلومات وتحقيق سهولة فهمها عبر الحدود، مما يزيد من اهتمام المستثمرين وزيادة استثماراتهم في المشروع .

4- ادخال اعتبارات القضايا البيئية والأخلاقي في منظومة صنع واتخاذ القرار .

[1] -محسن أحمد الخضيري ، مرجع سابق ص 22-23

5- تحسين درجات الشفافية والوضوح والافصاح ونشر البيانات ،والمعلومات عن الشركات ،وكذلك عن الاداء والانجاز الذي قامت به ، وعن الموجودات والاصول التي تحوزها بالفعل .

6- زيادة قدرة المشروعات على تحسين موقفها التنافسي ،وجذب الاستثمارات جديدة ورؤوس اموال جديدة ،وتمتعها بسمعة حسنة في السوق .

7- زيادة قدرة الادارة على تحفيز العاملين ،وتحسين معدلات دوران العمالة ،واستقرار العاملين ،وتنمية الصورة الذهنية الايجابية عن الشركة ،سواء لدى العاملين فيها او لدى المتعاملين معها ،او عند الجماهير العريضة بصفة عامة .

بينما يرى البعض ان حوكمة الشركات تستهدف مايلي :[1]

1- العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة لجميع الاطراف ذوي المصلحة المشتركة .

2- حماية حقوق المساهمين بصفة عامة سواء كانوا اقلية او اغلبية وتعظيم عوائدهم .

3- منع استغلال السلطات المتاحة من تحقيق مكاسب غير مشروعة والمتاجرة بمصالح الشركة والمسهمين واصحاب المصالح .

المطلب الثالث: اليات وركائز حوكمة الشركات

الفرع الاول: اليات حوكمة الشركات

تؤدي حوكمة الشركات دورا مهما في معالجة المشكلات المتعددة التي تعاني منها الشركات، وذلك من خلال مجموعة من الآليات، صنفها إلى آليات داخلية وأخرى خارجية كما يلي:

د- الآليات الداخلية لحوكمة الشركات:

تنصب آليات حوكمة الشركات الداخلية على أنشطة وفعاليات الشركة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أهداف الشركة، ويمكن تصنيف آليات حوكمة الشركات الداخلية إلى ما يأتي:

د- مجلس الإدارة:

يعد مجلس الإدارة أحسن أداة لمراقبة سلوك الإدارة، إذ إنه يحمي رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة، وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين وإعفاء ومكافأة الإدارة العليا كما يعتبر مجلس الإدارة المحرك الأساسي لنظام حوكمة الشركات باعتبار أن مجلس إدارة اي شركة يهتم أساسا برسم السياسات العليا لأنشطة الشركة، ومن ثم حماية حقوق المساهمين، فمجلس الإدارة له السلطة العليا في شكل ومحتوى وتفاصيل التقرير السنوي للشركة الذي كلما كان مفصلا زادت شفافية المعلومات عن الشركة، ومن ثم زاد مستوى حوكمتها، وتنبثق من مجلس الإدارة عدة لجان أهمها) لجنة التدقيق ولجنة التعيينات ولجنة المكافآت والتعويضات.

[1] - عدنان بن حيدر بن درويش ،مرجع سابق ،ص33

اللجنة المكافآت:

توصي اغلب الدراسات الخاصة بحوكمة الشركات والتوصيات الصادرة عن الجهات المهتمة بها بأنه يجب أن تشكل لجان المكافآت من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين وفي مجال الشركات المملوكة للدولة فقد تضمنت إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) تأكيدا على ضرورة أن تكون مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا معقولة، وذلك لضمان تعزيز مصالح الشركة في الأمد البعيد من خلال جذب المهنيين من ذوي الكفاءات العالية.[1]

وظائف لجنة المكافآت وواجباتها:

تتركز وظائف لجنة المكافآت وواجباتها في تحديد الرواتب والمكافآت والمزايا الخاصة بالإدارة العليا لذا فان Mintz حدد تلك الواجبات بما يأتي:

- تحديد والمكافآت والمزايا الأخرى للإدارة العليا، ومراجعتها والتوصية لمجلس الإدارة بالمصادقة عليها.
- وضع سياسات الإدارة برامج مكافأة الإدارة العليا ومراجعة هذه السياسات بشكل دوري.
- اتخاذ خطوات لتعديل برامج مكافآت الإدارة العليا التي ينتج عنها دفعات لا ترتبط بشكل معقول بأداء عضو الإدارة العليا.
- وضع سياسات لمزايا الإدارة ومراجعتها باستمرار.

لجنة التعيينات:

يجب أن يتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة والموظفين من بين أفضل المرشحين الذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة من الشركة، ولضمان الشفافية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة وبقية الموظفين فقد وضعت لهذه اللجنة مجموعة من الواجبات.

مهام وواجبات لجنة التعيينات:

- أن تقوم لجنة التعيينات في الشركة مع مجلس الإدارة وبمصادقة الوزير المختص بوضع المهارات والخبرات المطلوب توافرها لدى عضو مجلس الإدارة والموظفين المطلوبين.
- يجب على لجنة التعيينات أن تضع آليات شفافة للتعيين، بما يضمن الحصول على أفضل المرشحين المؤهلين.

[1] -احساني رقية و مروة كرامة و حمزة فاطمة، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي والإداري، يوم 06-07 ماي 2012، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة

– أن تقوم اللجنة مع بقية أعضاء مجلس الإدارة بتقويم المهارات المطلوبة للشركة باستمرار.

– يجب أن تقوم اللجنة بالإعلان عن الوظيفة المطلوب إشغالها، ودعوة المؤهلين لتقديم طلباتهم للتعيين.

– على اللجنة أن تتوخى الموضوعية، وذلك بمقارنة مؤهلات ومهارات المتقدم مع المواصفات الموضوعة من الشركة[1]

ب– لجنة التدقيق:

لقد حظيت لجنة التحقيق في الوقت الحاضر باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية، والمحلية المتخصصة والباحثين، وبخاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الشركات العالمية، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التحقيق كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها الشركات، وذلك من خلال دورها في إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي في الشركات، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات.

ج– التدقيق الداخلي:

يؤدي التدقيق الداخلي دورة حيوية في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، بل تسهم أجهزة التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات بمسؤوليات هامة من خلال التأكيد على كفاءة العمليات والإذعان للقوانين والأنظمة وإضفاء الثقة على التقارير المالية[2]

الآليات الخارجية لحوكمة الشركات:

تتمثل آليات حوكمة الشركات الخارجية بالرقابة التي يمارسها أصحاب المصالح الخارجيون على الشركة، والضغوط التي تمارسها المنظمات الدولية المهتمة بهذا الموضوع، حيث يشكل هذا المصدر أحد المصادر الكبرى المولدة لضغط هائل من اجل تطبيق قواعد الحوكمة، ومن الأمثلة على هذه الآليات:[3]

د- منافسة سوق المنتجات الخدمات) وسوق العمل الإداري:

---

[1] – بروش زين الدين و دهيمي جابر ، دور اليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الاداري ، الملتقى الوطني حول:حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي و الاداري ،يوميي 06-07 ماي 2012

[2] - حساني رقية و مروة كرامة و حمزة فاطمة، ، مرجع سابق

[3] خليل أبو سليم، قياس أثر الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات على جذب الاستثمارات الأجنبية (أدلة ميدانية من البيئة الأردنية)، مجلة جامعة جازان - فرع العلوم الإنسانية، المجلد 3 العدد 1، جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية، ص 171-172

تعد منافسة سوق المنتجات أو الخدمات) احد الآليات المهمة لحوكمة الشركات، ويؤكد على هذه الأهمية كل من Hess & Impavido

وذلك بقولهم إذا لم تقم الإدارة بواجبها بالشكل الصحيح (أو إنها غير مؤهلة)، فإنها سوف تفشل في منافسة الشركات التي تعمل في نفس حقل الصناعة، وبالتالي تتعرض للإفلاس، حيث إن منافسة سوق المنتجات أو الخدمات) تذهب سلوك الإدارة، وبخاصة إذا كانت هناك سوق فعالة للعمل الإداري للإدارة العليا، وهذا يعني أن إدارة الشركة في حالة الإفلاس سوف يكون لها تأثير سيئ على مستقبل المدير وأعضاء مجلس الإدارة، إذ غالبا ما تحدد اختبارات الملائمة للتعيين بأن لا يتم إشغال مواقع المسؤولية من أعضاء مجلس إدارة أو مديرين تنفيذيين سبق أن قادوا شركائهم إلى الإفلاس أو التصفية.

ب – الاندماجات و الاكتسابات: مما لاشك فيه أن الاندماجات الاكتسابات من الأدوات التقليدية لإعادة الهيكلة في قطاع الشركات في أنحاء العالم، ويشير كل من إلى وجود العديد من الأدبيات والأدلة التي تدعم وجهة النظر التي ترى أن الاكتساب آلية مهمة من آليات الحوكمة في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، وبدونه لا يمكن السيطرة على سلوك الإدارة بشكل فعال، حيث غالبا ما يتم الاستغناء عن خدمات الإدارات ذات الأداء المنخفض عندما تحصل عملية الاكتساب أو الاندماج.

ج– التدقيق الخارجي

يمثل التدقيق الخارجي حجر الزاوية الحوكمة جيدة للشركات خصوصا تلك المملوكة للدولة، إذ يساعد المدققون الخارجيون هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام، ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (IA١) على أن دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحوكمة في الإشراف والحكمة التبصر، حيث ينصب الإشراف على التحقق ، مما إذا كانت الشركات المملوكة للدولة تعمل ما هو مفروض أن تعمله ويفيد في اكتشاف ومنع الفساد الإداري والمالي، أما التبصر فانه يساعد متخذي القرارات وذلك بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج والسياسات، العمليات والنتائج، وأخيرا تحدد الحوكمة الاتجاهات والتحديات التي تواجهها الشركة، ولإنجاز كل دور من هذه الأدوار يستخدم المحققون الخارجيون التدقيق المالي، وتدقيق الأداء، والتحقق والخدمات الاستشاري

د– التشريع والقوانين:

غالبا ما تؤثر هذه الآليات على التفاعلات التي تجري بين الفاعلين الذين يشتركون بشكل مباشر في عملية الحوكمة، ولقد أثرت بعض التشريعات على الفاعلين الأساسيين في عملية الحوكمة، ليس فيما يتصل بدورهم ووظيفتهم في هذه العملية فقط، بل على كيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض، فعلى سبيل المثال فرض قانون Sarbanes-Only Act (2002) متطلبات جديدة

على الشركات المساهمة العامة، تتمثل في زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، وتقوية إشراف لجنة التدقيق على عملية إعداد التقارير المالية، والطلب من المدير التنفيذي الشهادة (CFO) ومدير الشؤون المالية (CEO)

على صحة التقارير المالية وعلى نظام الرقابة الداخلية، ووضع خطوط اتصال فعالة بين المدقق الخارجي ولجنة التدقيق وتحديد قدرة المسئولين في الشركة على المصادقة على المعاملات التي تخصهم في الشركة، والتي قد تكون مضرة بمصالح المالكين وأصحاب المصالح الآخرين في الشركة، كما أناط مسؤولية تعيين وإعفاء المدقق الخارجي والمصادقة على الخدمات غير التدقيقية التي يمكن أن تقدمها شركات التحقيق لزبائنها بلجنة التحقيق.

هـ – آليات حوكمة خارجية أخرى Another Corporate Governance Mechanisms

هناك آليات حوكمة خارجية أخرى فضلا عن ما تقدم ذكره ، تؤثر على فاعلية الحوكمة بطرق هامة ومكملة الكليات الأخرى في حماية مصالح أصحاب المصالح في الشركة . ويذكر .Cohen et al إنها تتضمن (ولكن لا تقتصر على) المنظمين ، المحللين الماليين وبعض المنظمات الدولية .فعلى سبيل المثال تمارس منظمة الشفافية العالمية ضغوطا هائلة على الحكومات والدول ، من اجل محاربة الفساد المالي والإداري، وتضغط منظمة التجارة العالمية (WOT) من اجل تحسين النظم المالية والمحاسبية، وفي قطاع البنوك ، تمارس الجنة بازل ضغطا من اجل ممارسة الحوكمة فيها[1]

الفرع الثاني: ركائز حوكة الشركات

يمكن تلخيص ركائز حوكمة الشركات في الشكل التالي :

[1] - ابروش زين الدين دهيمي جابر،مرجع سايق

الشكل رقم 1:ركائز حوكمة الشركات

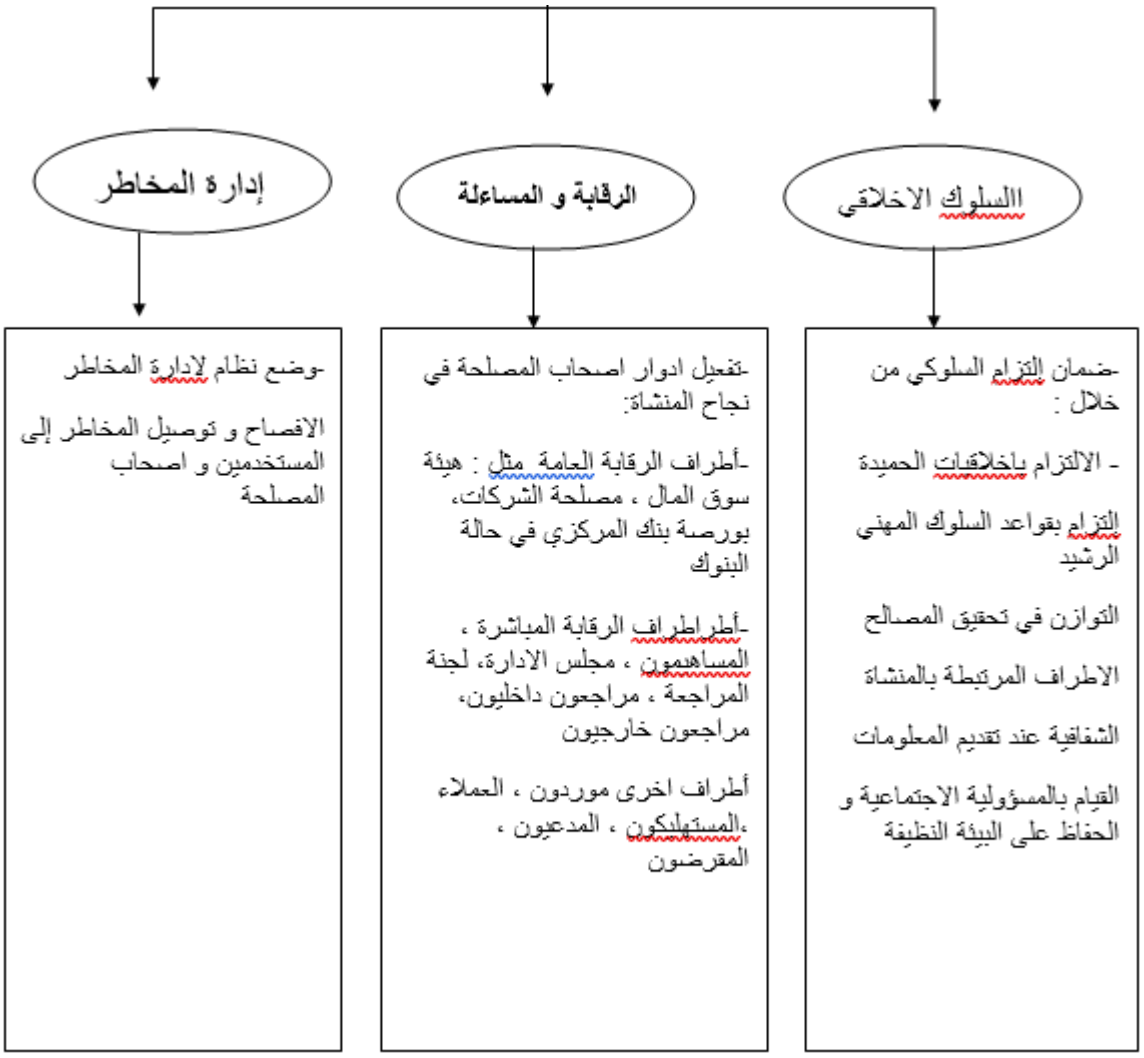

المصدر: طارق عبد العالي حماد ،

المصدر:طارق عبد العال حماد ،حوكمة الشركات ،الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ،2005،ص47.

المبحث الثاني: أرباح المؤسسة

في هذا المبحث سنحاول القاء الضوء على ادارة الأرباح من خلال التطرق الى التعاريف التي قدمت لها ، و أهم الدوافع و أساليب التي يستعملها المديرون من أجل التأثير على رقم الأرباح المعلن عنه ، و أخيرا سنحاول معرفة أهم النتائج التي تترتب عن انتهاج ممارسات ادارة الأرباح

المطلب الأول: تعريف المؤسسة وأهدافها

الفرع الأول: تعريف المؤسسة

من غير الممكن أن نضبط تعريفا مانعا جامعا لمفهوم المؤسسة نظرا لتعدد التوجهات و المدارس الفكرية في هدا المنحى[1] حيث أن مفهومها يتميز بالشمولية و تعدد الزوايا التي ينظر منها و التوقف عن أي جانب من الجوانب يكون حسب الأهمية و الغرض من استعمالها .

لهذا نحاول أن نسرد بعض منها سواء ما تعلق بالغاية أو بالشكل أو حتى بالموضوع ,فالمؤسسة تهدف من زاوية بتحقيق الأرباح حيث يعتبرها البعض مكسب للرزق , وقد تراها بعض الأطراف مصدر لازدياد ثروة الأمم , و من خلال هذا المنظور تتعدد التعاريف حول المؤسسة ونذكر منها على الحصر لا المثال ما يلي:

1-المؤسسة هي جملة من الوسائل تتشكل من مجموعة عناصر تكون مادية و معنوية تستثمر من طرف مجموعة من الأشخاص, بغرض الوصول إلى اشباع هدف اقتصادي و اجتماعي.[2]

2-المؤسسة هي وحدة إنتاجية و مركز توجيه عوائد الإنتاج , إذن يمكن اعتبارها كوحدة اجتماعية تتخذ مجموعة من القرارات من أجل اقتحام أكبر عدد من الأسواق , و كذلك لتحقيق مجمل أهدافها.[3]

3-تعرف المؤسسة على أنها منظمة اقتصادية و اجتماعية مستقلة نوعا ما , تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية ,المالية , المادية و الإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زماني و مكاني .[4]

4-المؤسسة منظمة تختص في انتاج , تبادل , توزيع السلع و الخدمات التي تحتوي على إمكانيات مادية , مالية , بشرية , بحيث تعمل من أجل تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله.[5]

5-المؤسسة هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في اطار قانوني و اجتماعي معين , هدفه دمج كل عوامل الإنتاج من أجل الإنتاج أو تبادل السلع أو خدمات مع أعوان اقتصاديين آخرين , بغرض تحقيق نتيجة ملائمة و

---

[1]- بن الموفق سوهيلة , اثر تقلبات معدل الفائدة على اداء المؤسسة , مذكرة علوم التسيير , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة المنثوري . قسنطينة 2005 ص 7 .

[2]- عبد الرزاق بن حبيب , اقتصاد وتسيير المؤسسة , ديوان المطبوعات الجامعية , بن عكنون الجزائر , 2000 , ص 25 .

[3]- ناصر دادي عدون , اقتصاد المؤسسة , الطبعة الاولى , دار المحمدية العامة , الجزائر , 1998 , ص 10 .

[4]- الدكتور ناصر دادي عدون , نفس المرجع السابق , ص 11 .

[5] - عمر صخري اقتصاد المؤسسة ، الطبعة الرابعة , ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر , 2006.

هذا ضمن شروط اقتصادية تختلف باختلاف الحيز المكاني و الزماني الذي توجد فيه وتبعا لحجم و نوع نشاطها.[1]

6-تعرف المؤسسة على أنها جميع المنظمات الاقتصادية المستقلة ماليا هدفها توفير الانتاج بغرض التسويق , وهي منظمة مجهزة بكيفية توزع فيها المسؤوليات و يمكن أن تعرف بأنها وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية , المادية , المالية , اللازمة للإنتاج الاقتصادي , بغرض تحقيق نتيجة ملائمة[2].

7-المؤسسة هي مركز لصنع القرار , طبقا لأهداف محددة , بالاعتماد على حوافز الربح و المنفعة الاجتماعية.

ومن هنا يمكننا القول أن المؤسسة هي عبارة عن مجموعة من الوسائل المادية و المالية و البشرية وجدت من أجل تحقيق أهدافها.

الفرع الثاني: أهداف الاقتصادية.

يسعى منشئ المؤسسات الاقتصادية, العمومية منها و الخاصة إلى تحقيق عدة أهداف تختلف حسب اختلاف أصحاب المؤسسات و طبيعة و ميدان نشاطها , من بين الأهداف نذكر منها:

أولا: الأهداف الاقتصادية:[3]

يمكن جمع عدد كبير من الأهداف التي تدخل ضمن هذا النوع كما يلي:

***تحقيق الربح:**

إن استمرار المؤسسة في لوجود لا يمكن أن يتم إذا استطاعت أن تحقق مستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها و بالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى.

***تحقيق متطلبات المجتمع:**

---

[1]- اسماعيل عرباجي , اقتصاد المؤسسة , الطبعة الثانية , دار المحمدية العامة , الجزائر , 1998 ص 11-10 .

[2] اسماعيل عرباجي , مرجع سابق , ص 12 .

[3] -بالضياف العيد , المؤسسة الاقتصادية بين اهدافها وتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة المؤسسة الوطنية سوناطراك مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية , تخصص تسيير واقتصاد بترولي , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح , ورقلة , 2013 , ص12 .

عند قيام المؤسسات بعملية بيع منتجاتها فهي تغطي طلبات المجتمع الموجودة بها, سواء على المستوى المحلي أو الوطني أو الجهوي و الدولي.

***عقلنة الإنتاج:**

يتم ذلك بواسطة الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج و رفع إنتاجيتها بواسطة التخطيط الجيد و التدقيق للإنتاج و التوزيع بالإضافة إلى مراقبة تنفيذ الخطط و البرامج.

ثانيا: الأهداف الاجتماعية:

من بين هذه الأهداف العامة للمؤسسة الاقتصادية نجد الأهداف الاجتماعية حيث تتمثل في:

***ضمان مستوى مقبول للأجور:**

يعتبر العمال من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها حيث يتقاضون أجورهم مقابل عملهم بها, و يعتبر هذا المقابل حقا مضمونا قانونيا و شرعا و عرفا, إذ يعتبر العمال من العنصر الحيوي و الحي في المؤسسة.

تحسين مستوى معيشة العمال:*

أي تحسين و عقلنة الاستهلاك الذي يكون بتنويع تحسين الإنتاج و توفير إمكانيات مادية و مالية أكثر فأكثر للعامل من جهة و للمؤسسة من جهة أخرى.

إقامة أنماط استهلاكية معينة:*

و ذلك بتقديم المؤسسة منتجات جيدة أو بواسطة التأثير في أذواقهم عن طريق الاشهاو و الدعاية.

***الدعوة إلى تنظيم و تماسك العمال:**

و هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسات و تحقيق أهدافها.

***توفير تأمينات و مرافق للعمال:**

تعمل المؤسسة على توفير بعض التأمينات مثل: التأمين الصحي ضد حوادث العمل و كذلك التقاعد.

ثالثا: الأهداف الثقافية و الرياضية: نجدها في:

***توفير وسائل ترفيهية و ثقافية:**

تشمل المؤسسات على اعتياد عملها على الاستفادة من وسائل الترفيه و الثقافة التي توفرها لهم و لأولادهم من مسرح و مكتبات و رحلات نظرا لتأثير هذا جانب على مستوى الفكري للعامل و الرضي بتحسين مستواه.

***تدريب العمال المبتدئين:**

مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج فان المؤسسة تجد نفسها مجبرة على تدريب عمالها الجدد تدريبا كفيلا بإعطائها إمكانية استعمال هذه الوسائل بشكل يسمح باستغلالها استغلالا عقلانيا, رغم إمكانية تحصيلهم على تكوين نظري أحيانا في إطار المنظومة التربوية و الجامعية.

***تخصيص أوقات الرياضة:**

تعمل المؤسسات الخاصة الحديثة منها على إتباع طريقة في العمل تسمح للعامل بمزاولة نشاط رياضي زمن محدد مما يجعل العامل يتخلص من الملل و يحتفظ بصحة جيدة.

رابعا: الأهداف التكنولوجية:[1] بالإضافة إلى ما سبق تؤدي المؤسسة دورا هاما في الميدان التكنولوجي نذكر:

***البحث و التنمية:**

مع تطور المؤسسات عملت على توفير الإدارة , مما زاد أهمية الاتصال لنسبة عالية و هذا حسب حجم المؤسسة الذي يتناسب طرديا معها كما أن المؤسسة الاقتصادية تؤدي دورا هاما مساندا للسياسة القائمة في البلاد في مجال البحث و التطوير التكنولوجي , نظرا لما تمثله من وزن في مجموعها و خاصة المؤسسات الضخمة منها, من خلال الخطة التنموية للدولة.

المطلب الثاني : مفهوم و دوافع إدارة الأرباح .

الفرع الأول : مفهوم إدارة الأرباح

تعتبر إدارة الأرباح من الممارسات التي تثير جدلا واسعا في المجال المالي و المحاسبي , و التي يقدم تعريف محدد لها , إذا تطرق لها الباحثون من جوانب مختلفة حيث :

[1] -موفق سهيلة ، المذكرة السابقة ، ص 19

-عرف partha إدارة الأرباح على أنها : "التحريف المتعمد للأرباح , الأمر الذي يفضي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل أساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب , وذلك عندما يتخذ المديرون قرارات لا تخضع لأسباب استراتيجية بل لمجرد تعديل الأرباح[1]".

- في حين عرفها Rosenfield من جانب آخر كما يلي : "أي سلوك تقوم به الإدارة , يؤثر على الدخل الذي تظهره القوائم المالية و لا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية و قد يؤدي في الواقع إلى أضرار في الأجل الطويل[2]".

-أما «Healy &wahlen » فقد أعطيا تعريفا لإدارة الأرباح من خلال الدوافع للقيام بذلك كما يلي :" إدارة الأرباح تحدث عند استخدام المديرين الحكم الشخصي في عملية التقرير المالي و في هيكلة العمليات , من أجل تغيير مدلول التقارير المالية , إما لتضليل بعض الأطراف ذات المصلحة حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة في هذه التقارير[3]" .

Mulford & Comiskey» عرفا إدارة الأرباح في كتابتها "لعبة الأرقام المحاسبية" من خلال ثلاثة جوانب [4]:

•"إدارة الأرباح عبارة عن نشاط يتم من خلاله التلاعب بالنتائج المحاسبية بهدف خلق انطباع مضلل حول الأداء داخل الشركة"؛

•" تحدث إدارة الأرباح عندما تتاح الفرصة أمام المديرين للاختيار بين السياسات المحاسبية في ظل مبادئ محاسبية معينة ,وعليه فانه من الطبيعي أن يتوقع أنهم سيختارون السياسات التي تعظم منفعتهم الشخصية أو التي تعظم قيمة الشركة أو الاثنين معا".

---

1 -**Partha** نقلا عن عماد :عماد أبو عجيلة , علام حمدان , **أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح: دليل من الأردن ,**ملتقى دولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية , جامعة فرحات عباس , سطيف, الجزائر, 20-21 أكتوبر 2009, ص ,06.

2 _Rosenfiel نقلا عن : سمير كامل محمد عيسى ,**أثر المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية ,** مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية , جامعة الاسكندرية , المجلد45 , العدد 02 جويلية 2008, ص.13.

3- paul M .Healy,JamesM.Wahlen,**Areview of the earnings management literature and its implication for standard sztting** , American Accounting Association , Accounting Horizons, 13,N.04,1999,P.368.

4 -Charles W . Mulford , Eugene E .Comiskey , **The financial numbers game**: **detecting creative accounting practices**, John Wiely & Sons, Inc , USA, 2002, p .59.

•"تنطوي الإدارة التعسفية للأرباح Abusive Earnings management على استخدام أساليب احتيال مختلفة لتشويه الأداء المالي الحقيقي للشركة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة ".

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص النقاط التالية :

- إدارة الأرباح عبارة عن سلوك ينعكس على ممارسات تسعى من خلالها إدارة الشركة إلى التأثير على رقم الأرباح المعلن عنه ؛
- بهدف المديرون من وراء ممارسات إدارة الأرباح إلى تغيير مدلول التقارير المالية لتظهر بشكل يخدم مصالحهم الشخصية , و يتم ذلك من خلال التلاعب ببعض البنود من خلال استخدام السلطة التقديرية و الأحكام الشخصية للمديرين؛
- تعتبر ممارسات إدارة الأرباح التي تستغل المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما *GAAP تشويها لتطبيق هذه المبادئ , إلا أن نتائجها و تأثيراتها تكون أقل ضررا من الممارسات التي تخرج عن حدود GAAP؛
- قد يكون التلاعب بالأرباح المعلن عنها, ضمن حدود المعايير المحاسبية المتعارف عليها عملا قانونيا إلا أنه ليس دائما عملا أخلاقيا .

وعليه يمكن تعريف إدارة الأرباح كما يلي :

إدارة الأرباح هي أسلوب للتلاعب تستخدمه إدارة الشركة للتأثير على محتوى التقارير المالية و إعطاء انطباع مضلل حول الأداء الحقيقي للشركة , من أجل الوصول إلى أهداف محددة مثل تعظيم قيمة الشركة , مقابلة توقعات المحليين الماليين , تحقيق منافع شخصية للمديرين , و يتم ذلك من خلال إتباع أساليب احتيالية تخرج عن حدود هذه المبادئ .

كما تجدر الإشارة إلى اختلاف الموجود حول مفهوم إدارة الأرباح و آثارها على الشركة و على الأطراف ذات المصلحة, حيث يرى البعض أن إدارة الأرباح في حدود معينة لها جانب جيد و يطلق عليها اسم (The good earnings management)، في حين أن الأغلبية ترى أن هذه الممارسات تشكل ادارة سيئة للأرباح

(The bad earnings management) و ذات اثارسلبية على أحد أو كل الأطراف ذات المصلحة ، و نوضح ذلك كما يلي:

أ-الادارة الجيدة للأرباح The good earnings management

إن تحقيق أرباح مستقرة و ذات اتجاهات ايجابية من خلال التخطيط الجيد و القدرة على الاستجابة للمتغيرات , لا يعتبر عملا غير قانوني أو غير أخلاقي , إنما دليل على الكفاءة و التميز , فقد تتبع الإدارة إجراءات معينة

للحفاظ على أداء مالي مستقر بواسطة اتخاذ قرارات اختيارية و بشكل مقبول مثل تخفيض الإنتاج عندما تكون مستويات المخزون مرتفعة , منح خصومات للعملاء لزيادة حجم المبيعات , بيع بعض الأصول لتعويض النقص في الإيرادات التشغيلية,[1] إلا أن مثل هذه القرارات يجب الإفصاح عنها بشكل صحيح حتى تبقى في إطار ما يسمى بإدارة الأرباح الجيدة .

إدارة الأرباح إن لم تخرج عن الإطار القانوني ,فإنها تعتبر ناتج طبيعي للمرونة الموجودة في GAAP تمارس نتيجة قرارات اقتصادية ملائمة للحفاظ على أداء الشركة أو لتحسينه , فإذا ما تم الأخذ بعين الاعتبار هدف المساهمين في تعظيم الثروة فان تمهيد الدخل الذي يعتبر أحد أشكال إدارة الأرباح يقلل من التغيرات في التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل و يخفض تكلفة رأس المال و يرفع سعر السهم أما بالنسبة للمديرين فان وضع هيكل تعويضات (مكافآت) على أساس أسعار الأسهم يضيف حافز يشجعهم على تعظيم سعر السهم على المدى القصير , ويكون لإدارة الأرباح دور في تجنب مفاجآت الأرباح السلبية negative earnings surprises.[2]

ب-الإدارة السيئة للأرباح : The Bad earnings management

تعتبر الإدارة السيئة للأرباح عن تدخل المديرين لإخفاء الأداء التشغيلي الحقيقي من خلال خلق قيود محاسبية مصطنعة , أو وضع التقديرات بشكل غير عقلاني كإجراء تخفيض في المؤونات الديون المعدومة بغرض تخفيض الأعباء و زيادة الأرباح , أو التلاعب في توقيت الاعتراف بالإيرادات , حيث تعتبر الإدارة السيئة للأرباح ممارسات غير منتجة ولا تخلق قيمة حقيقية للشركة , وهي في أسوأ حالاتها تخرج عن الإطار القانوني وتكون ممارسات تعسفية.[3]

---

[1] -William U. Parfect ,**Accounting subjectivity and earnings management a perspective**,Conference on the role of accounting standards in controlling earnings management ,University of Michigan , May 11,2000,P.09.

[2] -Judith A.Laux ,Colorado College,**Earrnings management friend or foe ?**Journal of business & Economics Research ,Vol01,N.12,2003,P.02.

[3] -William U .Parfet , Op.Cit,P.08.

إن اختيار أفضل طريقة لمعالجة المعاملات يحقق منافع للشركة و للمساهمين , لكن إن كانت هذه الطريقة تشوه مدلول التقارير المالية وتعطي انطباعا خاطئا للمستثمرين و باقي مستعملي التقارير المالية , فإنها تعتبر ممارسات سيئة و ذات أثار سلبية[1].

من خلال ما سبق , يمكن القول أنه حتى مع افتراض أن حدا معينا من إدارة الأرباح يمكن أن يكون جيدا بالنسبة للشركة سواء للإدارة أو للمساهمين الفعليين , كأن تساعد الأرباح المدارة على تجنب مخاطر انتهاك اتفاقيات عقود الدين, أو أن يكون رقم الأرباح المدار مؤشر عن الأرباح المتوقعة مستقبلا بالنسبة للشركة التي تريد إعطاء انطباع جيد عن أدائها , إلا أن ذلك لا يكون جيدا بالنسبة لأطراف الأخرى كالمستثمرين و المحللين الماليين , إذ لا تعكس الأرقام المعلن عنها الأداء الفعلي الذي على أساسه تتخذ قرارات التقييم و الاستثمار و الإقراض.

إضافة إلى ذلك, يلاحظ أنه أحيانا يصعب الحكم عن بعض ممارسات إدارة الأرباح إن كانت جيدة أم سيئة, لأن ذلك يعتمد على دوافع الإدارة التي تختلف عند كل ممارسة و أن الكشف عنها ليس بالمهمة السهلة, فهي تتطلب معلومات مفصلة حول تلك الممارسات و الإطار القانوني و الأخلاقي لها, وذلك من أجل تحديد ما إذا كانت هذه الدوافع انتهازية و تخدم المصالح الذاتية للمديرين أو أنها دوافع تتناسب مع مصالح الشركة و الأطراف ذات المصلحة ؛ وعليه تعتبر الدوافع من أهم العناصر في موضوع إدارة الأرباح و هذا ما سيتم تناوله في الفرع اللاحق .

الفرع الثاني :دوافع إدارة الأرباح

هناك دوافع عديدة حول قيام المديرين بإدارة أرباح الشركات المسؤولين عنها, حيث أن جميع هذه الدوافع تخدم نفس الهدف وهو إظهار التقارير المالية و أداء الشركة بشكل محدد مسبقا , ومع ذلك فان هناك اختلافا في الآراء حول هذه الدوافع إذ ينظر إليها من جانبين هما :

-وجهة النظر المعلوماتية Informational Perspective : ينظر هذا الجانب لممارسات إدارة الأرباح نظرة تفاؤلية تساعد على تحسين مدلول التقارير المالية للشركة , باعتبار أن المديرين لهم معلومات أكثر من غيرهم حول شركاتهم و الأفاق المستقبلية لها, فانه من الواجب عليهم الالتزام بإيصالها للمستثمرين حتى يتمكن هؤلاء من تقييم الأوراق التي يجري عليها التداول بشكل صحيح.

[1] -Shweta Verma , **Earings management opportunity or a challenge** , International Journal of Research in Management , Economics and Commerce , Vol . 02 , Issue 11 , 2012 , p.541.

وفقا لنظرية الإشارة يعتبر الاختيار بين السياسات المحاسبية وسيلة يمكن استخدامها للإشارة, و بالتالي فان ممارسة إدارة الأرباح يمكن تفسيرها أيضا على رغبة المديرين في بعث إشارات في سوق رأس المال حول الأداء المستقبلي للشركة من خلال المعلومات التي في حوزتهم .[1]

-وجهة النظر الانتهازية Opportunistic Perspective :يركز هذا الجانب على أن استغلال المديرين للتباين في المعلومات بين الأطراف الداخلية و الخارجية للشركة يساعد على تعظيم منافعهم (عقود المكفآت, عقود الديون, كما سيأتي شرحه لاحقا), و عليه تضليل المستثمرين من خلال تقديم معلومات غير موثوقة (تضخيم رقم الأرباح المعلن عنه لجعل الأداء يبدو جيدا, أو لتتوافق مع توقعات المحللين).

وفقا للنظرية الايجابية للمحاسبة, فان الملاك عند وضع خطط مكافآت المديرين يأخذون بعين الاعتبار أن المديرين يستخدمون سلطتهم التقديرية من أجل تحقيق منافع شخصية[2].

وفيما يلي نتطرق لدوافع إدارة الأرباح بشيء من التفصيل:

أولا: الدوافع التعاقدية

إن التعارض في المصالح بين الأطراف ذات المصلحة, يستدعي ضرورة التركيز على زيادة الوعي التعاقدي لهذه الأطراف للتقليل من التعارض و عدم استغلال أي طرف الأخر[3], حيث يتم استخدام البيانات المحاسبية للمساعدة في مراقبة و تنظيم العلاقات التعاقدية بين أصحاب المصالح في الشركة , ومن بين هذه العقود:

-الحوافز و المكفآت من أجل الملائمة بين مصالح الإدارة و الملاك؛

-عقود الدين لضمان أن المديرين لا يقومون بإجراءات لصالح المساهمين فقط على حساب الدائنين.

---

[1] Ines Fakhfakh Ben Amar , Free kach flow . gestion des resultas et gouvernement des entreprises : Etude comparative des entreprises Francaise et American , Thése des doctorats , Université de Reims Champagne Ardenne , 2009 . p 60 .

[2] Lan San , Subhrondu Rath , Fandamentale des terminants , opportunistic behavior and signaling mechanisme : an integration of urnings management perspectives , International Reeview of Business Research Papers , Vol . 04 , N . 04 , 2008 , p . 410 .

[3] -كمال الدين مصطفى الدهراوي , محمد اليد سرايا , **دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة** , المكتب الجامعي الجديد الاسكندرية , مصر , 2006 , ص 99.

و لأن التقارير المالية تستخدم لإيصال المعلومات ليس فقط لمستثمري الأسهم و إنما أيضا لمستثمري الديون و ممثلي المستثمرين على مستوى مجالس الإدارة, فان ممارسات إدارة الأرباح قد ينتج قوائم مالية مضللة و تؤثر على تخصيص الموارد[1], و تتمثل أهم الدوافع التعاقدية فيما يلي:

1-زيادة مكفآت و حوافز الإدارة

يقوم الملاك بعقد اتفاقيات مع المديرين ليطمئنوا بأن هؤلاء الذين يمثلونهم لن يقوموا بأية أعمال تؤدي إلى تفيض قيمة الشركة, و تسمى هذه الاتفاقيات بعقود الحوافز incentive contracts و التي تتمثل أساسا في **المكفآت bonuses** التي تعطي للمديرين سنويا إضافة إلى رؤيتهم الثابتة, كم أن بعض الشركات تقوم بتقديم الحوافز على شكل حصة من أسهمها, عن طريق ما يسمى خطط امتلاك الأسهم stock options plans وهذا حتى يتم تخفيض التعارض في المصالح بين المديرين و الملاك[2].

إن معظم عقود مكافآت الإدارة تقيس انجازات المديرين من خلال البيانات المحاسبية مثل حجم الأرباح و حجم المبيعات , مما قد يؤثر على سلوك المديرين عند إعدادهم للتقارير المالية , و نظرا لأن هذه التقارير تعد وفقا للقواعد المحاسبية المقبولة قبولا عاما GAAP, فان المديرين سيحاولون الاختيار بين السياسات المحاسبية بطريقة تؤدي إلى زيادة أو تخفيض الأرباح وفقا لمصالحهم الشخصية,[3] و كمثال على ذلك ما حدث في شركة Fag Leslie , أين كانت خطة الحوافز المعمول بها تقضي بأن يحصل موظفي الشركة الأساسين على مكافآت إذا تجاوزت الأرباح حدا معينا, وهذا ما دفعهم للعمل على إعلان رقم للأرباح يسمح لهم بالحصول على المكفآت , ثم تبين فيما بعد أن الأرباح التي أعلنتها الشركة في ذلك العام كانت مزيفة و لا تعكس الأداء الحقيقي و أن خطة الحوافز هي التي شجعت على هذا السلوك[4].

---

[1]- Paul M.Healy , Jeames M.Wahlen , Op.Cit , pp.18-19 .

[2]- كمال الدين مصطفى الدهراوي , السيد سرايا , مرجع سابق ص . 97 .

[3] -Meng Yanqiong , **Earning management incentivesand techniques in China's Listed Compies** , proceeding of the 7 th international conference on innovation and management , Wuhan Université , china C , p . 1134 .

[4]- طارق عبد العال حماد , **موسوعة معايير المراجعة – شرح معابير المراجعة الدولية والامريكية والعربية** , الجزء الاول الدار الجامعية , الاسكندرية , مصر , 2007, ص . 431 .

يوضح"Healy" أن إدارة الأرباح تكون في الاتجاه الذي ينسجم مع تعظيم مكفآت المديرين, فعندما تكون الأرباح دون المستوى الذي يسمح بالحصول على المكافأة, فان الأرباح تدار تصاعديا بحيث يتم تحقيق الحد الأدنى على الأقل للحصول على المكافآت,[5] في حين تقوم الإدارة بتخفيض الأرباح عندما تصل المكفآت التي يحصل عليها المديرون إلى أعلى حد ممكن,ذلك أن زيادة الأرباح في هذه الحالة لن يتبعها أية زيادة في المكفآت و بتأجيل الأرباح لفترات مستقبلية قد تزيد حصة الإدارة من المكفآت مستقبلا[1].

وفقا لنظرية الوكالة فان عقد الحوافز الأمثل هو الذي يعتمد على درجة ملاحظة الأصيل للعوامل التي تؤثر على قيمة الشركة, و من أهم المتغيرات التي تؤخد في الاعتبار عند وضع نظام الحوافز هي:[2]

-أعمال و قرارات المدير: المتمثلة في الأداء أو الجهد المبذول لتحقيق أهداف الملاك و التي تتمثل أساسا في تعظيم قيمة الشركة ؛

-الناتج النهائي: يمثل ناتج المدير مثل صافي الربح أو عائد السهم؛

-ظروف عدم التأكد: العوامل غير الخاضعة للرقابة و التي تواجه المدير؛

-المؤشرات: النتائج الخاصة بالشركات المنافسة مثل متوسط الربح للصناعة أو منوسط العائد لأسهم الصناعة .

و حسب درجة ملاحظة الملاك لجهد المديرين تكون المكافأة, فقد ترتبط بالأداء و يسمى العقد في هذه الحالة بعقد الحوافز الأمثل the first best incentive contract ؛ حيث أن الشركة التي تدار بشكل معتبر من قبل الملاك تكون تقديراتهم لمكافآت المديرين على أساس أدائهم (تكون إمكانية الملاحظة أكبر و أدق), أما بالنسبة للشركات التي يسيطر على إدارتها المديرون فقط, فانه يتم ربط المكافآت بالناتج النهائي(الربح المحاسبي مثلا), مما قد يدفع المديرين إلى التلاعب بالأرباح المعلن عنها وهو ما يمثل ثاني أفضل حالة؛ إلا أن الاعتماد على المؤشرات إضافة إلى الناتج النهائي قد يساعد في تقييم الأداء الفعلي للمدير و ظروف عدم التأكد التي يواجهها و بالتالي تحسين المشاركة في المخاطرة بين الأصيل و الوكيل دون تخفيض الحافز للوكيل لبذل أفضل ما في وسعه[3].

---

[1] -جبر ابراهيم الداعور , محمد نواف عابد , **أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على اسعار اسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية : دراسة تطبيقية ,** مجلة الجامعة الاسلامية , المجلد 17 , العدد 01 , جانفي , 2009 , ص . 825 .

[2] -كمال الدين مصطفى الدهراوي , محمد السيد سرايا , مرجع سابق , ص 99 .

[3] -كمال الدين مصطفى الدهراوي , محمد السيد سرايا . مرجع سابق , ص 100-103

2 التوافق مع الشروط الدين

وفقا لنظرية الوكالة, هناك علاقة تعاقدية بين المديرين و الدائنين يمكن أن تولد تضاربا في المصالح, إذ عادة ما تتضمن عقود الدين بعض الشروط التي يضعها الدائنون مثل عدم توزيع الأرباح إلا إذا استوفى الدائنون أقساطهم من القرض, لذلك ينشأ لدى المديرين الحافز لإدارة أرباحهم من أجل الوفاء بشروط الدين رغم أن حماية الدائن تستند إلى ضمانات حقيقية بدلا من ذلك [1]؛ و تتمثل أهم شروط المديونية فيما يلي:[2]

-قيود التوزيعات و شراء الأسهم:هذه القيود تحدد مقدار الأموال الذي يوزع منه الأرباح على المساهمين خلال مدة حياة الدين, حيث أن هذه التوزيعات ينبغي ألا تؤدي إلى صعوبات في تسديد الأموال للدائنين؛

-الحفاظ على رأس المال العامل: من خلال إبقائه فوق الحد الأدنى المحدد في العقد ضمانا للدائنين؛

-القيود على الاستثمارات في منشات أخرى: حيث لا ينبغي أن تزيد هذه الاستثمارات عن حد معين كنسبة من حقوق الملكية أو من الديون الطويلة الأجل؛

-القيود على الديون الجديدة: تهدف إلى منع إصدار ديون جديدة لها أولوية على الديون الحالية أو تساويها, و التي قد تخفض من إمكانية تحصيل هذه الأخيرة؛

-القيود على تصفية الأصول: هدفها هو الحد أو التقليل على الأقل من توزيعات التصفية و استخدام حصيلة بيع الأصول في شراء أصول جديدة أو تسديد جزء من الديون الخارجية.

في كثير من الأحيان يلجأ مديرو الشركات التي سبق وأن أخلت بشروط عقود الدين, إلى انتهاج أساليب إدارة الأرباح مثل تغير الطرق المحاسبية لزيادة أو تخفيض الأرباح المعلن عنها بهدف الحد من احتمالات حدوث انتهاكات لعقود الدين مستقبلا[3] , و مثال ذلك ما حدث في شركة Miniscribe *التي أفصحت سنة 1986 عن ما قيمته 22.7مليون دولار كأرباح , ثم استغلت قوة قوائمها المالية و قامت بعملية إصدار ناجحة لسندات بمبلغ 98 مليون دولار (استفادت من شروط منح قروض أقل صرامة و تقييدا), إلا أنه اكتشف فيما

[1] - طارق عبد العال حماد , **حوكمة الشركات المفاهيم , المبادئ , التجارب – تطبيقات الحوكمو في المصارف -** , الدار الجامعية الاسكندرية , مصر , 2005 , ص 57 . .

[2] - كمال الدين مصطفى الدهراوي , محمد السيد سرايا , مرجع سابق , ص 111-113 .

[3] - Paul M.Healy , jeams M.Wahlen , OP Cit , P.20.

بعد أن الأرباح السابق الإعلان عنها كانت مفبركة , فأعيد تعديل مقدار الأرباح إلى 12.2 مليون دولار فقط, و لعدم قدرة الشركة على تدارك الانهيار باعت أصولها سنة 1990[1].

إن الأرباح الكبيرة المفصح عنها في التقارير المالية و قيم حقوق المساهمين الكبيرة, يمكن أن يبعث انطباعا بتحسن نوعية الائتمان و يقدم رسالة إيجابية للمقرضين, لهذا فان استخدام ممارسات محاسبية احتيالية لتحسين المؤشرات المالية في التقارير قد يؤدي إلى تخفيض تكاليف القروض, غير أن عجز الشركة عن الوفاء الدائم أو المؤقت بالشروط الواردة في العقد يعتبر انتهاكا للإنفاق و يترتب عليه جزاءات[2].

3 تحقيق الأمن الوظيفي

قد يكون هناك دوافع غير مالية تجعل الإدارة تمارس إدارة الأرباح, كأن يقوم المدير أو الرئيس التنفيدي الجديد بتخفيض الأرباح في سنة توليه المنصب, ثم يمارس إدارة الأرباح صعودا في السنوات التالية حتى يظهر مدى كفاءته.

إضافة إلى أن المديرين الذين هم على وشك التقاعد قد يستخدمون إدارة الأرباح صعودا (غالبا ما تتم من خلال تخفيض مصاريف البحث و التطوير في السنة الأخيرة من عملهم في الشركة) من أجل زيادة قيمة التعويضات التي تدفع لهم عند مغادرتهم الشركة أو للحصول على مقعد في مجلس الإدارة[3].

كما أن فترات ضعف الأداء, قد تحفز المديرين على اتخاذ تدابير تعتمد على الحكم الشخصي من أجل إخفاء هذا الضعف و تجنب فقدان وظائفهم و تأثر سمعتهم المهنية, مثل قيام بعض مديري الشركات التي تكون عرضة للاستحواذ بإدارة الأرباح صعودا خلال الربع الأخير الذي يسبق مباشرة عملية الاستحواذ, وذلك محاولة منهم إخفاء ضعف الأداء و بالتالي المحافظة على وظائفهم[4].

---

[1] -طارق عبد العال حماد , **موسوعة معايير المراجعة – شرح معايير المراجعة الدولية والامريكية والعربية ,** مرجع سابق , ص.429

[2] المرجع نفسه , ص.428-430 .

[3] -Md.Musfiqur Rahmen , & al , Techniques **motive and controles of earning management** , international journal of information technology and business management , Vol .11, N1,2013, p.30-31 .

[4] - Ines Fakhfakh Ben Amar , Op.cit , p.60 .

ثانيا: الدوافع المتعلقة بتوقعات السوق المالي

إن استخدام المعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين و المحللين الماليين في تقييم الأوراق المالية, يمكن أن يولد دافعا للمديرين للتلاعب بالأرباح وذلك محاولة منهم للتأثير على الأسعار في المدى القصير .

1-التأثير على أسعار الأسهم

مع وجود العديد من المؤشرات التي تستخدم في تقييم الأداء, نجد أن هناك من يهتم بالمستوى الربح المتوقع, ومنهم من يهتم بمؤشر ربحية السهم, في حين يهتم آخرون بمقدار توزيعات الأرباح على حملة الأسهم؛ و يمكن تبيين ذلك كما يلي:

- وفقا لنظرية الإشارة (نظرية أثر محتوى المعلومات), فان أي تغير في سياسة التوزيع قد ينظر إليه كإشارة عن توقع لأرباح أو لخسائر من قبل إدارة الشركة, فلو أن المستثمرين توقعوا توزيعات أرباح منخفضة, ثم قامت الشركة بدفع نسبة أعلى, فان ذلك يعطي إشارة ايجابية حول الأرباح المستقبلية للشركة مما يؤدي إلى ارتفاع سعر السهم في السوق و العكس صحيح[1].

- وفقا للنظرية التعاقدية السياسية(la théorie politico-contractuelle) إذا كان المديرين من أصحاب الأسهم في الشركة فان ممارستهم لإدارة الأرباح تكون أقل مقارنة مع باقي المديرين من غير أصحاب الأسهم , حيث نجد أن المديرين الذين لا يرغبون في بيع أسهمهم في المدى القصير, تكون ممارستهم لإدارة الأرباح أقل؛ و عليه فان القرارات التي يتخذونها قد تسمح بتعظيم قيمة الشركة (وهو نفس هدف المساهمين و أصحاب المصلحة على المدى الطويل), في حين أن رغبة بعض المديرين في بيع أوراقهم المالية بسرعة قد تدفعهم إلى اتخاذ قرارات تؤدي إلى رفع سعر السهم في المدى القصير من خلال تعظيم الربح المحاسبي[2].

-عملية الاكتئاب public equity offers : يقوم بعض المديرين بتضخيم الأرباح المعان عنها محاولة منهم للتأثير على توقعات المستثمرين حول الأداء المستقبلي للشركة ومن ثمة زيادة سعر عرض الأسهم, لكن قد تحدث

---

[1] صباح اسامة علي شراب , **أثر الاعلان عن توزيعات الارباح على اسعار اسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية – دراسة تطبيقية –** رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة الاسلامية , غزة , فلسطين , 2006 , ص.67 .

[2]- Yves ves Mard , **Vers une information comptable plus transparente** : **l'apport des recherches portant sur la gestion des resultats comptables** , Manuscrit Auteur Comptabilité et Conaissance , France , version 1 , 2011 .p 5-6 .

تقلبات لاحقة جراء ممارسة إدارة الأرباح, مما يؤدي إلي أداء سلبي للأسهم؛ وعليه فان ممارسة إدارة الأرباح قبل عملية الإصدار قد يكون

لها تأثير ايجابي على أسعار الأسهم, إلا أن ذلك قد يؤدي إلى انخفاض في الأسعار بمجرد الإعلان عن وجود مثل هذه الممارسات[1].

إضافة إلى ذلك, تؤدي إدارة الأرباح إلى تقييم الخاطئ لقيم الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية, حيث أن الإدارة غالبا ما تكون لديها رغبة في تعظيم القيمة السوقية للشركة, الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تعظيم القيمة الذاتية للمديرين سواء في سوق العمل أو من خلال تدعيم موقفهم داخل الشركة , و لذلك فانه يتم استخدام كافة الوسائل و الأساليب التي تساعد على تحقيق هذه الرغبة, ومن ثم استخدام إستراتيجية محاسبية تساعد في إظهار رقم الربح المعلن عنه بصورة تبدو طبيعية و محاولة تقريبه مع رقم الربح المستهدف؛ هذا ما يساعد على تأثير ايجابيا على قيمة أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية من خلال تخفيض المخاطر المصاحبة للتقلبات في رقم الربح المعلن عنه, و الذي على أساسه يتم قياس نصيب السهم في الأرباح وهو أحد أهم المتغيرات المستخدمة في تحديد القيمة العادلة للسهم في سوق التداول[2].

2-مقابلة توقعات المحللين الماليين

تمارس الأسواق المالية ضغوطا على المديرين, ففي بعض الدول توضع لوائح تتطلب الحد الأدنى من الأداء للشركة الراغبة في إصدار أسهم, أو تلك التي تريد الحفاظ على مكانتها في السوق, هذه القيود تدفع المديرين إلى ممارسات احتيالية من أجل إظهار أداء جيد للشركة حتى و إن كانوا يحاولون في بعض الأحيان أداء مهامهم بنزاهة [3] .

إضافة إلى أن المستثمرين غالبا ما يعتمدون على وجهات نظر و توقعات محللي سوق الأسهم للعمل معا على تصنيف الشركات الناجحة؛ لذلك فان مقابلة أو تجاوز هذه التوقعات يبدو ذو أهمية بالغة بالنسبة للشركة حتى و إن دفعها ذلك لممارسة إدارة الأرباح .

---

[1] - Paul M.Healy , jeams.M , Op Cit , P.16.

[2] -سامح محمد رضا رياض أحمد , **أثر جودة المراجعة على جودة الأرباح وانعكاسها على التوزيعات النقدية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية** , المجلة الاردنية في ادارة الاعمال , المجلة 08 , العدد 04 , 2012 , ص737.

[3] -Yves Mard . Op.Cit.p.05 .

فإذا كانت الأرباح قبل إدارتها أقل من المستوى المتوقع فان المديرين يمارسون إدارة الأرباح تصاعديا, أما إذا كانت الأرباح أعلى من التوقعات فانه يمكن للمديرين الاختيار بين ممارسة إدارة الأرباح تنازليا و الاحتفاظ بالأرباح لفترات لاحقة أو عدم ممارستهم لإدارة الأرباح[1].

ثالثا : الدوافع التنظيمية

من الدوافع الأساسية لممارسة إدارة الشركات تجنب بعض التكاليف التي تعتبرها ثقلا على كاهلها, و أهمها التكاليف السياسية المدفوعة, نوضحها كما يلي:

1-التقليل من التكاليف السياسية

في ظل فرضية التكاليف السياسية تتعرض بعض الشركات لضغوط سياسية تدفعها لتعديل أرباحها من أجل تجنب هذه التكاليف؛ ففي مجال الصناعات الكيماوية مثلا نجد أن الشركات الناشطة في هذا القطاع تخضع لتشريعات بيئية صارمة, كذلك شركات الكهربائية التي تكون مسؤولة عن توفير الخدمات العامة[2].

إضافة إلى أن الشركات كبيرة الحجم غالبا ما تسعى ألا تكون أنظار المنظمين و السلطات في الدولة, فالأرباح الكبيرة التي تحققها قد تجعل السلطات التشريعية ترى أن قيمة هذه الأرباح تبرر فرض معدلات ضريبة عالية, أو أن حجم الشركة أصبح كبيرا لدرجة إلى احتكار, مما يستدعي ضرورة تقسيمها بغرض زيادة المنافسة, أو فرض قوانين خاصة لمنع الاحتكار؛ هذا ما يدفع إدارة الشركة إلى محاولة تخفيف أثار الأرباح الكبيرة من خلال اتخاد خطوات من شأنها تخفيض الربح المعلن عنه كأن تؤجل بعض الإيرادات أو تعجل بعض المصاريف[3]

تجدر الإشارة إلى أن هذه الفرضية تكون صحيحة بالنسبة للشركات كبيرة الحجم و العاملة في قطاعات معينة مثل مجال النفط, الغاز, المواد الكيماوية و التي تكون محطة أنظار الدولة.

2-تخفيض الضرائب المدفوعة

[1]- Md.Musfique.Rahma, .Op.Cit.pp 29-30 .

[2]- Yves.Mard.Op.p03 .

[3] -طارق عبد العال حماد , مرجع سابق . ص 432 .

تعتبر الضرائب من أهم الموارد التي تعتمد عليها الدول التي تقوم بتحصيلها من الشركات بعد احتسابها بناء على رقم الأرباح الوارد في التقارير المالية للشركات, تنظر لهذه الضرائب على أنها أعباء تسعى دائما إلى التخفيض منها أو الاستفادة في بعض الأحيان من الوفرات الضريبة.

لذلك فان إدارة هذه الشركات قد تلجأ إلى استعمال الخيارات المحاسبية التي تتوافق مع تخفيض العبء الضريبي قدر الإمكان مثل الاختيار بين طرق تقييم المخزون.

وتتبع الإدارة إستراتيجيتين لإدارة الأرباح في محاولتها لتخفيف الأعباء الضريبية و هي:[1]

-تخفيض مقدار الأرباح المعلن عنه: حيث يتولد لديها الدافع عندما تعلم (أو تتوقع) أنه سيكون هناك انخفاض في معدل الضريبة في السنوات القادمة؛

-تضخيم مقدار الأرباح المعلن عنه: عندما تعلم (أو تتوقع) أنه سيكون هناك ارتفاع في معدل الضريبة في السنوات القادمة و ذلك للاستفادة من المزايا الضريبية للفترات الحالية.

قد تكون محاولة التخفيض من الأعباء الضريبية من بين أكثر الدوافع التي تجعل مديري الشركات غير المدرجة يقدمون على التلاعب برقم الأرباح, على عكس الشركات المدرجة في البورصة و التي يكون التأثير على أسعار أسهمها من أكثر الدوافع التي تتم إدارة الأرباح من أجلها؛ إضافة إلى ذلك فان الدوافع الانتهازية للمديرين (المتعلقة بالمكفآت و الحوافز) تكون حافزا ذو تأثير معتبرا على رقم الأرباح المعلن عنه في أغلب الشركات على اختلاف أشكالها.

المطلب الثالث: أساليب و أهداف الإدارة الأرباح

الفرع الأول: أساليب الإدارة الأرباح

تتعدد الأساليب و الإجراءات التي تطبقها الإدارة في سياق ممارستها لإدارة الأرباح .

و يمكن حصر أهم تلك الأساليب و الإجراءات فيما يلي[2]:

---

[1] -Jussi Karjalaines **The effects of curpurate versus owner's tas minimiration or carsings management when incentives compete evidence truss private Finnish flam** , journal of Business and social science . vol2 . N 17 , September , 2012 , p 194.

[2] -مطر محمد , نور عبد الناصر الدعاس عبد الله أحمد , **أساليب ادارة الارباح وتأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة لشركات المساهمة العامة الأردنية ,** مقالة , جامعة الشرق الأوسط ص 9-10-11 .

•**أسلوب الاختيار الانتقائي:** من بين السياسات المحاسبية المسموح بها و هي أكثر الأساليب شيوعا إذ يؤثر ذلك على توقيت و قيم الإيرادات و المصروفات التي يتم الاعتراف بها خلال الفترة المحاسبية و بالتالي على أرباح تلك الفترة, و من الأمثلة على ذلك اختيار طريقة بعينها من طرق تقييم المخزون, أو طريقة بعينها من طرق الاستهلاك و ذلك في إطار ما يعرف بإجراءات المحاسبة الإبداعية .

•**إجراءات محاسبة الاستحقاق:** أي الأسس و المعايير المطبقة في قياس الربح بموجب أساس الاستحقاق مقارنة بتلك المطبقة في قياسه بموجب الأساس النقدي, إذ مع القبول التام لأساس الاستحقاق في إعداد البيانات المالية المنشورة كونه أكثر عدالة من الأساس النقدي في تحديد نتائج أعمال الشركات, إلا أن ذلك لا يحول دون إساءة استخدام هذا الأساس من قبل بعض المديرين التنفيذيين بقصد التلاعب في أرقام الأرباح المعلنة و ذلك من خلال الأسس المتبعة في تقييم المخزون السلعي, أو في تكوين مخصصات الديون المشكوك فيها أو في توقيت الاعتراف بالإيرادات و المصروفات.

•**تمهيد الدخل(Income Smoothing)** : و الذي عرفه(Copeland , 1968) بأنه عبارة عن محاولة تقوم بها الإدارة لنقل جزء من الربح المحقق في سنة أرباحها مرتفعة إلى سنة أخرى أرباحها منخفضة و ذلك سعيا منها إلى تخفيض حدة التقلبات الكبيرة في رقم الربح الدوري, و يمكن ممارسة هذه السياسة عن طريق الإجراءات المتعارف عليها في محاسبة الاستحقاق, أما (العبد الله و الحسناوي,2006) فقد عرفا تمهيد الدخل بأنه استخدام التوقيت المخطط للاعتراف ببعض المصروفات من خلال الرسملة مثل: مصاريف البحث و التطوير و الإعلان, و مصاريف التدريب, أو من خلال إعادة تصنيف بنود قائمة الدخل بين بنود عادية أو غير عادية.

•**أسلوب تنظيف الدفاتر عن طريق المبالغة المفرطة في الاعتراف بالخسائر الدفترية:**

و يلجأ إلى مثل هذا الأسلوب في حالات إعادة التنظيم(Reorganization) التي تتطلب بيع إحدى شركاتها التابعة أو إحدى وحداتها الإنتاجية الهامة, أو لدى إعادة هيكلة الأنشطة أو إعادة جدولة الديون أو لدى احتساب قيمة تدني الأصول, ووفقا ل (Mckee,2005) تلجأ الإدارة إلى مثل هذه الإجراءات عندما تستسلم إدارة الشركة مهماتها من إدارة سابقة, و ذلك بقصد إظهار خسائر وهمية تحملها للإدارة السابقة لتجني هي أثارها الايجابية في الفترة اللاحقة , ذلك لأن هذه الإجراءات تنعكس أثارها في بداية الأمر سلبا على السعر السوقي لسهم الشركة لتظهر أثارها الايجابية في الأجل الطويل بعد أن يعود سعر السهم إلى الارتفاع مرة أخرى.

•**إدارة الأنشطة الحقيقية(Real Activities Management)** : تمارس الإدارة عملية إدارة أرباح حقيقية من خلال قرارات تشغيلية فعلية و ليس من خلال السياسات المحاسبية أو من خلال إجراءات محاسبة الاستحقاق سابقة الذكر, و من الأساليب التي تتبع في هذا السياق الخصومات الممنوحة للعملاء سواء عند البيع

أو بقصد تعجيل الدفع أو بتخفيض الأعباء الإضافية أو بتغير مواعيد شحن البضاعة, أو برسملة تكاليف البحث و التطوير ,

و يرى (Graham and Raigobal,2005) بأن ممارسة الأنشطة الحقيقية تلك خلال الفترة الجارية قد تؤثر على تدفقاتها النقدية في الفترة اللاحقة و من ثمة قد يكون لها في حال المبالغة بممارستها أثار سلبية تؤدي إلى تخفيض قيمة الشركة.

•**القيام بعمليات وهمية تدخل في نطاق عملية الغش و لاحتيال:** و ذلك من خلال التلاعب بأرقام الحسابات بقصد تحقيق أغراض خاصة تسعى إليها الإدارة و يعتبر هذا الإجراء الأكثر خطرا من بين جميع الممارسات السابقة لإدارة الأرباح.

الفرع الثاني: نتائج الإدارة الأرباح

إن الكثير من المدراء يدركون أن إدارة الأرباح و إن كانت تحقق منافع للمنشأة في الأجل القصير, إلا أنها قد تؤدي إلى مشاكل خطيرة في الأجل الطويل, ومن أهم هذه المشاكل ما يلي:

•تخفيض قيمة الشركة: قد تتخذ الشركة الكثير من القرارات التشغيلية بغرض التأثير على الأرباح قصيرة الأجل, إلا أن هذه القرارات قد تؤثر سلبا على كفاءة الشركة الاقتصادية و قيمة الشركة في الأجل الطويل[1].

نتيجة لإدارة الأرباح فان الأرقام المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية لا تعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة مما يؤدي إلى تغليط المستثمرين و اتخاذهم لقرارات غير مثلى, بالإضافة إلى ذلك كفاءة السوق المالي تستند على تدفقات المعلومات إليه, و بالتالي فان قيمة الأوراق المالية للشركات التي قامت بإدارة أرباحها سوف تكون مسعرة بأكبر أو أقل من قيمتها الحقيقية, كما أن السلوك المتبع من طرف إدارة الشركة لإخفاء الأداء الحقيقي لها يؤدي إلى خلق تكاليف وكالة إضافية مثل: تكاليف الرقابة على سلوك الإدارة للحد من ممارسات إدارة الأرباح, تكاليف لحل مشكلة سوء استخدام و توزيع الموارد, تكاليف لتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة و الأطراف ذات المصلحة ..الخ من التكاليف[2].

•تلاشي المعايير الأخلاقية:حتى و إن كانت إدارة الأرباح لا تنتهك المعايير المحاسبية بشكل واضح, فهي ممارسة مشكوك فيها من الأخلاقية. فالشركة التي تدير أرباحها ترسل رسالة للعاملين بها بأن إخفاء و تضليل

[1] -بدر محمد رجب محمود , **دور قياس المتوازن للاداء في ترشيد اداء ادارة الارباح** , مرجع سبق ذكره ص57.

[2] -بوسنة حمزة , **دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على ادارة الارباح –دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية** , مرجع سبق ذكره ص 125 .

الحقيقة هي ممارسة مقبولة و يخلق المديرون الذين يتحملون خطر هذه الممارسة مناخا أخلاقيا يسمح بوجود أنشطة أخرى مشكوك فيها, فالمدير الذي يطلب من موظفي المبيعات تعجيل المبيعات في أحد الأيام, يخسر السلطة الأخلاقية التي تمكنه من انتفاذ خطط المبيعات المشكوك فيها في يوم آخر, و أيضا يمكن أن تصبح إدارة الأرباح منحدرا زلقا جدا فأساليب التحايل المحاسبية البسيطة نسبيا تصبح معقدة أكثر فأكثر إلى أن تؤدي إلى خلق مخالفات جوهرية في القوائم المالية[1].

•الضرر الاجتماعي: الكشف عن الآثار السلبية لإدارة الأرباح من خلال التركيز على الأضرار الاجتماعية الناتجة عنها و المتمثلة في التكاليف الاجتماعية مثل[2]:

▪التكاليف الاجتماعية الناتجة عن الاستثمارات الخاطئة من قبل الشركات في الفترات التي يتم فيها التلاعب في الأرباح, فعلى سبيل المثال شركة انزون الأمريكية أنفقت ما قيمته بليون دولار خلال الثلاث سنوات السابقة على اكتشاف تلاعبها في الأرباح على تكنولوجيا المعلومات بالشركة, تلك المبالغ ما كانت ستنفق لو أن الشركة قامت بالإفصاح عن خسارتها الحقيقية .

▪التكاليف الاجتماعية الناتجة عن حماية المجتمع من سلوك الإدارة الانتهازي و المتمثلة في إلزام الشركات بمراجعة قوائمها المالية, و كذلك قيام مجلس الإدارة بالعديد من الأنشطة بغرض الحد من هذا السلوك.

▪التكاليف الاجتماعية المتمثلة في وضع نظم قانونية لحماية المستثمر أو إنشاء مؤسسات

عامة لهذا الغرض, فقد تلجأ العديد من الدول لوضع القوانين المناسبة للحد من إدارة الأرباح و إلزام الشركات بالتقرير عن الأداء الاقتصادي الحقيقي و هذا يعتبر في حكم التكاليف الاجتماعية.

▪التعرض لعقوبات اقتصادية شديدة و من الأمثلة على ذلك ما قامت به بورصة الأوراق المالية الأمريكية من فرض عقوبات صارمة على الشركات التي مارست إدارة الأرباح و منها شركة (W.R.Gerance) , حيث وقعت عليها غرامة قدرها مليون دولار و طلب منها إعادة احتساب أرباحها و الإعلان عنها بشكل واضح بين

[1] -عيسى سمير كامل محمد , (2008) , **اثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات ادارة الارباح –دراسة تطبيقية ,** مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية , جامعة الاسكندرية , العدد 2 , المجلد رقم 45 , ص 19 .

[2] -عبد الحليم احمد حامد محمود , (بدون سنة نشر) , **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات ادارة الارباح** , جامعة بنها ص 30.

(1990-1992) و ذلك لأن الشركة قامت بتخفيض أرباحها المعلنة و تسجيل احتياطات بقيمة (55) مليون دولار ثم قامت يبين عامي (1993-1995) بإعادة تلك الاحتياطات إلى الأرباح[1].

[1] -احمد شاهين عبد الله , 2011 , **ادارة الارباح ومخاطرها في البيئة المصرفية – دراسة تحليلية على المصاريف الوطنية الفلسطينية ,** الجامعة الاسلامية ص 10.

المبحث الثالث : أثر الحوكمة على أرباح المؤسسة

للحوكمة أثر على أرباح الشركات و بالتالي لديها علاقة بالمحاسبة و كيفية توزيع تلك الأرباح و هذا ما سوف نتطرق اليه في هذا المبحث

المطلب الأول : علاقة الحوكمة بالمحاسبة

ترتبط المحاسبة سواء على مستوى المهني أو المستوى النظري بالحوكمة ارتباطا وثيقا ، حيث تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية و المهنية تأثيرا في أو تأثرا بمبادئ و اجراءات الحوكمة ، فلا يمكن لمبادئ و اجراءات الحوكمة أن تطبق بفاعلية و تؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة ،كما أن مبادئ و اجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة و يظهر ذلك في ما يلي :

أ-ضرورة أن تلعب وظيفة المحاسبة دورا بارزا في دراسة ظاهرة الحوكمة ضمن دائرة الدراسات المحاسبية ، و من خلال مخرجات هذه الوظيفة يمكن قياس و تقرير نتائج أعمال الشركة ، و تحقيق التوصيل الفعال لهذه النتائج الى كافة الأطراف المستفيدة منها سواء الخارجية أو الداخلية ، و بشكل عادل و متوازن و هذا في النهاية يحقق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة .

ب-يرى المحاسبون أن تطبيق ظاهرة الحوكمة سيؤثر على درجة و مستوى الافصاح عن البيانات المالية و الادارية للشركة ، و هذا تأكيد على أن الافصاح و الشفافية و ظاهرة الحوكمة و جهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الاخر و يتأثر به ، فإذا كان الافصاح هو أحد و أهم مبادئ الحوكمة ، فان اطار الاجراءات الحاكمة لعمل الشركات يجب أن يحقق الافصاح بأسلوب يتفق و معايير الجودة المحاسبية و المالية .

ت-ان قوة الحوكمة تؤثر على تطوير استراتيجية التدقيق ، فمن خلال تنفيذ وظيفة الاشراف بشكل فعال و تبني منظور استراتيجي قوي تتأكد فعالية الرقابة ، و بالتالي ينخفض خطر الرقابة ، الأمر الذي يؤدي الى زيادة فعالية و كفاءة التدقيق و بالتالي يمكن التأثير في طبيعة و توقيت و نطاق التدقيق.[1]

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة على سياسة توزيع الأرباح

يجب على المسير المالي أن يأخذ في الحسبان مختلف العوامل المؤثرة عندما يشكل أو يرسم مستوى التوزيعات الحالية أو يخطط سياسة التوزيعات المستقبلية و من أهم هذه العوامل مايلي:[1]

[1]-ميسم جهاد حامد الأضم ، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح ،مذكرة ماجستير ، قسم المحاسبة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ،أيار 2014 ، ص 24 ، 25

1-التشريعات القانونية: توجد في بعض البلدان قوانين تلزم شركات المساهمة بالاحتفاظ باحتياطي الزامي بنسبة معينة من الأرباح الصافية ، فهذه الأنظمة و القوانين تحد من حرية مجلس ادارة الشركة في تقرير حجم الأرباح الموزعة للمساهمين .

2-حالة السيولة: قد تكون الشركة محققة لأرباح وفيرة و لكن هذه الأرباح قد احتجزت و استعملت لتمويل موجودات الشركة أولتمويل التوسع ، و أيضا بعض الشركات تعاني من ضائقة سيولة في مراحل الكساد الاقتصادي نظرا لانخفاض المبيعات فان هذا يحد من مقدرة الشركة على دفع الأرباح الوزعة النقدية .

3-اتفاقيات القروض: من الممكن أن تضع اتفاقيات القروض التي تأخدها الشركة قيودا على حرية الادارة في اتخاذ قرار توزيع الأرباح ، فعلى الشركة أن تلتزم بقرار بجدول تسديد القرض و بالتالي فان الأرباح الصافية تستعمل أولا لتسديد أقساط القرض المستحقة و من تم توزيع الأرباح .

4-معدلات نمو الشركة: كلما كان معدل نمو الشركة سريعا كلما زادت الحاجة الى تمويل التوسع في الأصول ، و بالتالي زاد احتمال احتجاز الشركة للأرباح بدلا من توزيعها .

5-ثبات الايرادات: ان الشركة التي تشهد استقرارا نسبيا في الأرباح غالبا ما تدفع نسبة أعلى من الأرباح الموزعة بخلاف تلك التي تذبذب في الأرباح ، فان مجلس الإدارة هنا يتجه نحو احتجاز نسبة عالية من الأرباح في الشركة تحسبا للمستقبل .

6-القدرة على الاقتراض و التمويل: تعاني الشركات الصغيرة و الجديدة من القدرة المحدودة على الاقتراض و التمويل بإصدار أسهم و ذلك لأنها لا تكون معروفة جيدا من قبل المصارف و المستثمرين ، لذلك تتجه نحو احتجاز نسبة كبيرة من الأرباح مقارنة بالشركات الكبيرة و القديمة التي توزع نسب أرباح أكثر على مساهمين .

[1] - حجاب عيسى ، مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في ترشيد سيا سة توزيع الأرباح ، مجلة البديل الاقتصادي ،ص 347 346

المطلب الثالث: العلاقة بين حوكمة الشركات و سياسة توزيع الأرباح

المفسرة للعلاقة بين حوكمة الشركات و سياسة توزيع الأرباح :الفرضيات

توجد فرضيتين تفسر العلاقة بين حوكمة الشركات و سياسة توزيع الأرباح ، الأولى تنادي بوجود علاقة طردية بين جودة حوكمة الشركات و توزيعات الأرباح ، و الثانية تقول بوجود علاقة عكسية بينهما و هما كالأتي :[1]

-فرضية التوزيعات نتيجة لجودة حوكمة الشركات : تستند هذه النظرية على فرضية التدفق النقدي الحر ، و يطلق عليها فرضية النتيجة ، وفقا لهده الفرضية فان المديرين في الشركات ذات حوكمة الشركات المنخفضة بمليون الى الاحتفاظ بالنقدية دون توزيعها من أجل استغلالها في مصالحهم النقدية من خلال توزيعها على شكل علاوات أو الدخول بصفقات تعود بالنفع الشخصي عليهم دون اعتبار لمصالح حملة الأسهم . في المقابل فان الشركات التي تتمتع بحاكمية مؤسسية جيدة لا يستطيع المديرون استغلال التدفقات النقدية الحرة في تحقيق مصالحهم الشخصية و انما يتم توزيعها على حملة الأسهم أي بمعنى اخر فان هناك علاقة طردية بين حوكمة الشركات و توزيعات الأرباح .

ان سياسة توزيع الأرباح وفق هذه النظرية هي نتيجة لجودة أو مستوى حوكمة الشركات في الشركة ، بحيث يمارس المساهمون الضغط على المديرين للقيام بتوزيع الجزء الأكبر من الأرباح بدلا من استخدامها لتحقيق منافعهم الخاصة .

-فرضية التوزيعات بديلا عن جودة حوكمة الشركات : يطلق على هذه الفرضية فرضية البديل و تقوم على أن سياسة توزيع الأرباح هي واحدة من اليات التعارض بين حملة الأسهم و المديرين ، و حسب وجهة نظر مؤيدي هذه النظرية فان سياسة توزيع الأرباح و تخفيض تكلفة الوكالة تستندان بشكل كبير على تقييدات أعمال الادارة ، ففي و ضع تنعدم فيه الرقابة الفعالة على أعمال الادارة سوف يعمل المديرون على استغلال النقدية في استثمارات غير كفؤة ، أو استخدامها كتوزيعات الأرباح ، و لكن الشركات ذات حوكمة الشركات المرتفعة تزداد فيها رقابة تصرفات الادارة و من ثم تستخدم التدفقات النقدية في مشروعات كفؤة مما يقلل من فرص توزيعها على المساهمين ، أو بعبارة أخرى فان هناك علاقة عكسية بين جودة حوكمة الشركات و توزيعات الأرباح ، فهذه الأخيرة هي البديل عن مستوى حاكمية منخفضة ، أي أن الشركات التي تقوم بتوزيع الجزء الأكبر من أرباحها تعكس مستوى منخفض من الحوكمة فيها . فارتفاع مستوى الحوكمة يعتبر بديلا عن سياسة توزيع الأرباح .

[1] -علام محمد موسى ، أثر جودة حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح في سوق الكويت المالية ، دورية الادارة العامة ، المجلد 54 ، العدد 03 ، 2014 ، ص12.

2-دور الافصاح المحاسبي في الحد من التلاعب بمؤشرات و نسب توزيع الأرباح :يعتبر الافصاح المحاسبي مبدأ من مبادئ الحوكمة المؤسسية و ركيزة الأساسية فيها حيث يهدف الى تفعيل الشفافية و ضمان جودة المعلومات المحاسبية ، و تعددت الدراسات حول الية تطوير الافصاح المحاسبي للحد من الممارسات السلبية التي تمارسها الادارة التنفيدية في التلاعب بمؤشر الربح و نسب توزيعه ، و تتمثل هذه الاراء فيما يلي:[1]

أ-دور الافصاح المحاسبي في الحد من التلاعب بمؤشرات و نسب توزيع الأرباح:

يعتبر الافصاح المحاسبي مبدأ من مبادئ الحوكمة المؤسسية و ركيزة الأساسية فيها حيث يهدف الى تفعيل الشفافية و ضمان جودة المعلومات المحاسبية ، و تعددت الدراسات حول الية تطوير الافصاح المحاسبي للحد من الممارسات السلبية التي تمارسها الادارة التنفيدية في التلاعب بمؤشر الربح و نسب توزيعه ، و تتمثل هذه الاراء فيما يلي :

-الافصاح عن المعلومات التنبؤية التي تساعد على التنبؤ بالأداء المالي و التشغيلي و الاداري للمنظمة: ويرى الباحثان أن هذا الافصاح يفيد من الحد من الاشاعات التي تصدر من قبل بعض المنظمات أو بعض الأطراف في السوق و لكن في نفس الوقت لابد عند الافصاح عن الربح المستقبلي المتوقع استخدام الأساليب العلمية و الاحصائية في تخطيط الربح بعيدا عن التقديرات الشخصية للمحاسبين للتأكد من دقة هذا المؤشر المتوقع حيث أنه في بعض الأوقات عندما تفصح الادارة عن مؤشرا متوقعا للربح يضع الادارة أيضا بمشكلة الوفاء بهذا المؤشر.

-الافصاح عن قيمة و مخاطرة الأصول : و مهما اختلفت أراء الباحثين حول الية تطوير الافصاح المحاسبي فلا بد من وجود مجموعة من المعايير المرجعية التي يمكن تطبيقها على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي و يمكن لمتخذي القرارات المالية فلابد من تنظيم عملية الافصاح المحاسبي من خلال معايير التقارير المالية الدولية **IFRS**.

- **تأثير ادارة المخاطر على ادارة الربح** : لكي تستطيع ادارة المخاطر في ظل الحوكمة القيام بدورها يجب في البداية تحديد الأهداف من وجود هذه الدائرة و هذه الأهداف لا يحددها فقط المديرون التنفيذيون و انما مجلس الادارة بأعضائه المستقلة و التنفيدية ، و لكن عندما تكون أهداف هذه الادارة محددة من قبل التنفذيين فسوف تكون أداة مساعدة لها في ممارستها السلبية التي تنطوي على مجازفة كبيرة بمصير المنظمة سواء في الأجل القصير أو الطويل .

[1] -عبد الرزاق الشحادة ، سمير ابراهيم البرغوثي، "ركائز الحوكمة و دورها في ضبط ادارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، أيام 20-21 أكتوبر 2009، ص 12.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تطرقنا اليه في هذا الفصل نستخلص أن تطبيق حوكمة الشركات أصبح أكثر من ضرورة باعتبارها أسلوب لتحقيق التوازن بين مصالح الأفراد و الشركات و المجتمع حيث تقوم على مجموعة من المبادئ التي عملت على وضعها مجموعة من الهيئات و المنظمات الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار ضرورة التطبيق الجيد لهذه المبادئ فنجاحها يتطلب تفعيل اليات الحوكمة و المتمثلة أساسا في مجلس الادارة ، لجنة التدقيق ، التدقيق الداخلي ، التدقيق الخارجي

فالحوكمة أصبحت بمثابة الأداة التي تضمن كفاءة ادارة المؤسسة ، بحيث تعبر عن وجود مجموعة من الضوابط و الأخلاقيات و من الأعراف و المبادئ المهنية التي بدونها يصعب ضبط و تحقيق عناصر الثقة و المصداقية في البيانات و المعلومات و تأكيد نزاهة الادارة و كذا الوفاء بالالتزامات و التعهدات و ضمان تحقيق الشركة لأهدافها.

الفصل الثاني:

دراسة حالة شركة توزيع الكهرباء والغاز لولاية عين تموشنت

مقدمة الفصل:

بعد دراستنا للفصل الاول النظري بكل جوانبه سنقوم بهذا الفصل بربط اهم النقاط الجانب النظري بجانب التطبقي و الذي سنتطرق فيه إلى دراسة ارباح المؤسسة عن طريق الاداء المالي من خلال بعض المؤشرات المالية و تحليلها و ذلك باعتماد على بعض القوائم المالية المتمثلة في الميزانية و جدول الحسابات النتائج فقط من خلال دراسة لشركة سونلغاز لولاية عين تموشنت خلال فترة 2018 إلى 2020 و للقيام بهذه الدراسة قمنا إلى تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الاول: تطرقنا فيه إلى تقديم شركة توزيع الكهرباء و الغاز للغرب ولاية عين تموشنت

المبحث الثاني : قمنا فيه بعرض الميزانية و جدول حسابات النتائج و دراسة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال اهم مؤشرات و النسب المالية الخاص بالميزانية و جدول حسابات النتائج

المبجث الاول : تقديم بشركة توزيع الكهرباء و الغاز للغرب لولاية عين تموشنت .

يعتبر توزيع الكهرباء و الغاز خدمة عامة بهدف ضمان التموين بالكهرباء و الغاز في احسن ظروف الاستمرارية والجودة والامن والسعر واحترام القواعد التقنية والبيئة .وينقسم هذا المبحث الى الاربع مطالب حيث تطرقنا في هذه المطالب الى تقديم شركة سونلغاز للغرب ومديرية التوزيع لعين تموشنت والتنظيم العام لشركة بعين تموشنت والتنظيم لمصلحة المحاسبية والمالية والمهام واهداف مديريةالتوزيع لولاية عين تموشنت

المطلب الاول .تقديم شركة توزيع الكهرباء والغاز للغرب لولاية عين تموشنت

تعتبر شركة توزيع الكهرباء والغاز لغرب فرع من فروع مجمع سونلغاز وهي شركة مساهمة براس مال قدره 25مليار دينار جزائري وهي تتشكل من مجموعة وظيفية وتشغيلية تغطي 511بلدية موزعة على17ولاية شمال وغرب البلاد يمتد على المساحة 93336 كلم مربع مع عدد من السكان 10044311 تتشكل من 113 وكالة تجارية

-63 مقاطعة كهرباء

- 46 مقاطعة غاز

- 19 مقاطعة إستغلال الغاز

وكرس القانون رقم 02-01 المؤرخ في 2002/02/05 المتعلق بالكهرباء و بالتوزيع الغاز عن طريق انابيب فصل الجانب القانوني و الوظيفي و المحاسبي للانشطة التابعة لمجمع سونلغاز المكرسة من طرف الشركات المنبتقة عنها

مدرية التوزيع لعين تموشنت تنتمي إلى شركة توزيع الكهرباء و الغاز بالغرب SDOهذه الاخيرة تكون شركة بالاسهم حيث تبنت منذ شهر افريل 2009 مثاق بياني جديد لتمييز هويتها المتكونة من مجموعة مديريات الوظيفية و من 20مديرية توزيع تغطي 27 ولاية من شمال الغرب إلى جنوب الغرب البلاد بخبرة من اكثر من 50سنة بزبائن اصبحوا اكثر مطالبة ضروري كموزعين للكهرباء و الغاز على مستوى ولاية عين تموشنت ان تتقرب من زبائنها بتجزئتهم ووضع خلية للرصد و السمع لكل فئة حتى تقدر تطلعاتهم و الاستجابة لانشغالاتهم و تلبيتها و لضمان ولائهم

تقع مديرية التوزيع لعين تموشنت على طريق بلدية شعبة اللحم ، و بها 315 عامل من كل الفئات الاجتماعية المهنية ، تشرف على التسيير التقني و التجاري لشبكتي الكهرباء و الغاز عبر كامل بلديات الولاية .

كما تغطي 08 دوائر و هي عين تموشنت ، المالح ،ولهاصة ، عين الكيحل ، حمام بوحجر، عين الاربعاء ، العامرية و بني صاف ، شاطئ تارقة و لذيها شبكة مكونة من 06 وكالات تجارية و 03 مصالح تقنية في الكهرباء و 03 مصالح تقنية في الغاز و تزود 98836 مشترك بالكهرباء و 46335 مشترك بالغاز

و للقيام بالمهام التي يحدده القانون 02-01 المتعلق بالكهرباء و توزيع الغاز عن طريق الانابيب و خاصة إستغلال صيانة شبكات التوزيع الكهرباء جهزت مديرية التوزيع لعين تموشنت بنظام جديد يمزج بين التكنولوجيا لاعلام الالي و الموصالات و التجهيزات الالكترونية لضمان الجودة العالية في خدمة مع الفعالية و الامن المستغلين و العتاد كما انها تضمن إستمرارية وجودة عهالية للخدمة في مجال توزيع الكهرباء و الغاز متميزة بالمساواة في المعاملة لكل الزبائن على مستوى الولاية

لمطلب الثاني: تنظيم العام لمديرية توزيع الكهرباء و الغاز لعين تموشنت .

سنقوم في هذا المطلب بدراسة الهيكل التنظيمي لمدرية التوزيع لعين تموشنت و دراسة الهيكل التنظيمي لمصلحة المحاسبية و المالية

الفرع الاول : دراسة الهيكل التنظيمي لمدرية التوزيع لعين تموشنت

اولا: الهيكل التنظيمي لمؤسسة المدرية التوزيع لعين تموشنت

الشكل رقم 2: الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع لولاية عين تموشنت.

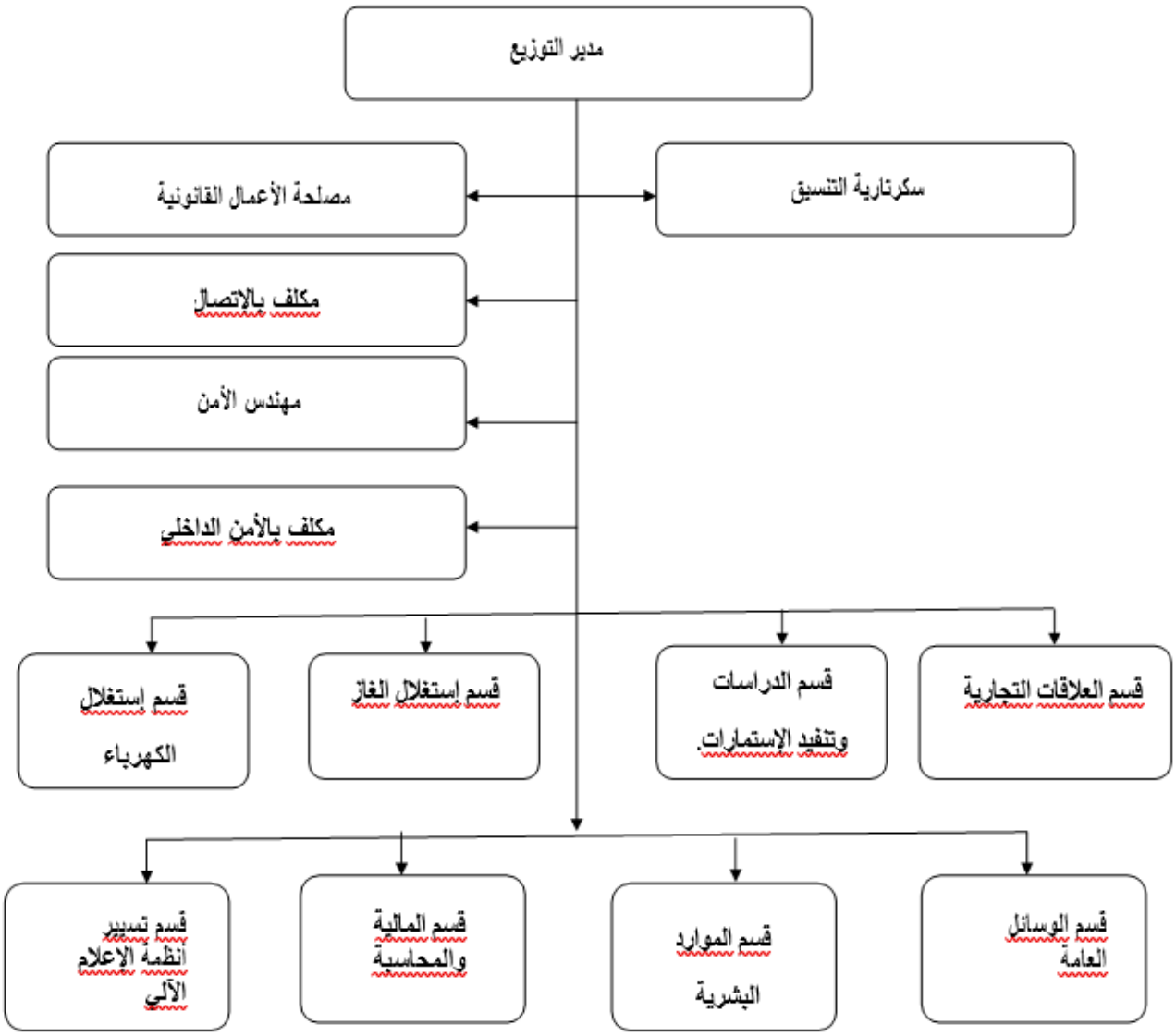

المصدر :قسم الموارد البشرية لمدرية توزيع الكهرباء و الغاز بعين تموشنت

ثانيا.تحليل الهيكل التنظيمي لمديرية توزيع الكهرباء والغاز لعين تموشنت

ان مديرية التوزيع لولاية عين تموشنت متفرغة من شجرة مكونة من.

1- المدير العام .وهو الذي يتحكم في اقسام المديرية والمواظبة واتخاذ القرارات الخاصة بالأقسام سواء كانت قرارات في مصالحها او قرارات ضدها في حالة سوء التسيير او المشاكل التي تنجم عنها .كما ان مهمته الرئيسية في التسيير العام للمؤسسة

2- سكرتارية التنسيق (امانة).وهي بمثابة القلب النابض للمؤسسة اذ انها همزة وصل بين المدير وكل اقسام المؤسسة وكذا المستثمرين .فهي بمثابة العلية السوداء للشركة

3- قسم العلاقات التجارية وهو القسم المكلف بتسيير شؤؤن الزبائن وتوصيلهم بالكهرباء والغاز وفق طلبات الزبائن والمؤسسات الاخرى كما انها تضم ستة وكالات تجارية تابعة للمديرية وهي حمام بوحجر .بني صاف .العامرية.ووكالة عين تموشنت شمال والجنوب .عين كيحل .

1- قسم استغلال الغاز .وهو قسم مخصص للقيام بكل الاشغال والاستمارات الخاصة بالغاز فقط كما تعمل على صيانة صمامات الغاز وقياس التوترات للقنوات الفلاذية

2- قسم استغلال الغاز .وهو القسم المكلف بتوزيع الكهرباء والعمل على توسيع الشبكة الكهربائية وتوصيلها الى ابعد الحلول .وقسم الدراسات وتنفيد الاستثمارات في مجال الكهرباء والغاز وهو القسم المخصص لدراسة مختلف الاستثمارات في مجال الكهرباء والغاز والقيام بعروض استثمارية للمقاولين بغرض توسيع الشبكة وايصالها الى كل الزبائن

3- قسم المالية والمحاسبة .يعتبر هدا لقسم من اهم اقسام المديرية حيث يحتوي على عدة مصالح وتتمثل مهامها فيالتسيير المالي للشركة والسهر على تسديد ديون الشركة مقابل تحقيق ارباح لها بالاضافة الى متابعة المداخيل الشهرية للبنك وحساب البريد والمراقبة كل عمليات الجرد الفصلية والسنوية وتحضير الميزانية في شهر جوان ومراقبة وتحليل الصندوق مراقبة اجور العمال .العمليتالتي تجري في دفتر اليومية والميزانية

4- قسم الموارد البشرية .يقوم هدا القسم بالسهر على اعداد استغلال الاجر وكل العاصر المتغيرة ومعالجة الشكاوي .القيام بمخططات التكوين في كل سنة كذلك التنسيق ومراقبة مختلف النشاطات الادارية والتسيير المستخدمين مثل .التوظيف .التوجيه .التكوين.النقل والمشاركة في تطبيق مختلف مخططات الموارد البشرية .تحليل وتقييم حاجات العامل في التكوين

مهندس الامن .يقوم بمتابعة حوادث العمل المهنية والاشخاص المدنيين .ووضع لوحات المعلومات والتقاريرللمديرية .نشر الملصقات للحوادث النموذجية وممارسة وضمان امانة لجنة وقاية الامن الوحدة ومتابعة التوجيهات

5- مصلحة الامن الداخلي مساعدة المدير في تنسيق القرارات الاجراءلت المناسبة الامن الداخلي والسهر على مطابقة مخططات الامن الداخلي لكل البنية التحتية للمديرية والتحقق من وجود الوسائل التقنية للحماية ومراقبة اعوان الامن الداخلي

6- مصلحة الاتصالات .تقوم هذه المصلحة بتمثيل المديرية العامة على المستوى المحلي وذلك من خلال تنظيم حملات اعلامية وتحسيسية حول المواضيع التي تخص نشاطات المؤسسة .وتحسين الزبائن حول مخاطر استعمال الكهرباء والغاز

تحسين صورة المؤسسة على مستوى الاعلام (الصحافة والاذاعة)من خلال الرد على المقالات المسيئة للمؤسسة وحضور بعض الحصص الاذاعية والمشاركة في الاصدار المجلة الخاصة بالمؤسسة

7- مصلحة الاعمال القانونية .تقوم هذه المصلحة بالظر في المنازعات القانونية التي تكون المديرية طرفا فيها

12- فرع الوسائل العامة .هو فرع يتكفل بكراء المحلات الاستعمالها كوكالات تجارية

-توفير النقل للعمال

-التعامل مع موردي الشركة

-يتكفل بشراء الاجهزة والمعدات

13- قسم تسيير انظمة الاعلام الالي .يعتبر هذا القسم من اهم اقسام المديرية فهو .

-يقوم بنقل المعلومات فيها بين الاقسام

-يقوم بادخال اضافات فيها يخص شبكة الاعلام الالي والمعلوماتية .اصلاح اجهزة الكمبيوتر تكفل بكل وسائل الاعلام الالي

-طباعة القوائم المالية

الفرع الثاني. تحليل الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية

اولا:الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة و المالية

الشكل رقم 3:يوضح الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية

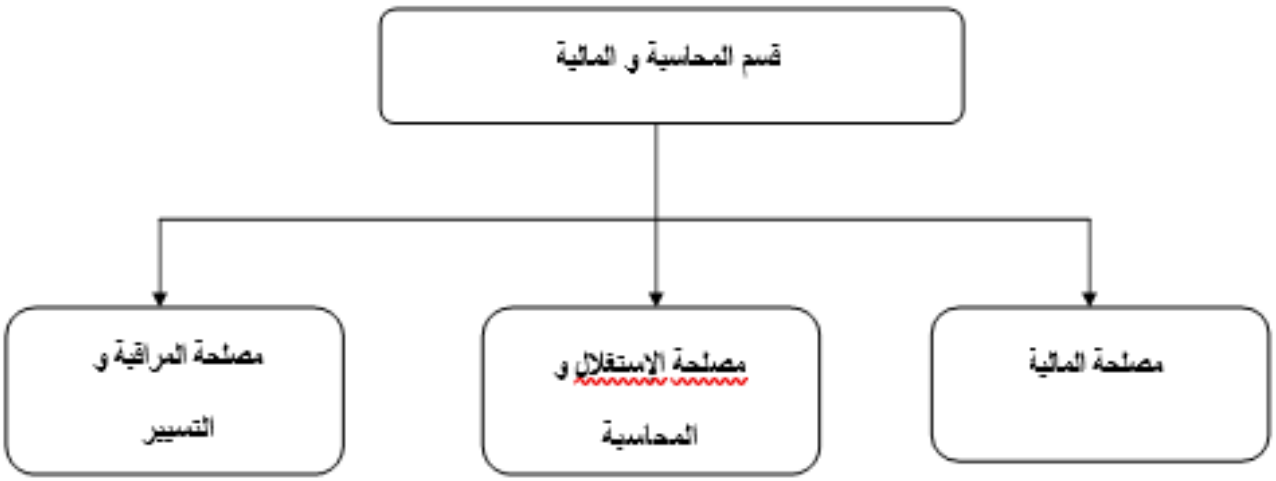

المصدر .القسم الموارد البشرية لمدبرية توزيع الكهرباء والغاز لعين تموشنت

ثانيا .تحليل الهيكل التنظيمي لقسم المحاسبة والمالية

*رئيس قسم المحاسبية والمالية .وهو المسؤول عن المصالح الثلاث وتتمثل مهامه فيما يلي

-المشاركة في وضع خطة عمل للمديرية

-ادارة النشطة المالية والادارية للمديرية

-اجراءات عملية التسوية لاصول والخصوم والعوائد المتوقعة

-ضمان سرية المعلومات والوثائق ذات الصلة بالدارة المالية

-اجراءات عملية الفحص والموافقة على جميع الوثائق (التقارير.الميزانية..)المديرية وفقا الاجراءات القائمة

1-مصلحة المالية .حيث تقوم هذه المصلحة بعدة عمليات ووضع برامج التمويل والموازنات والمخططات المالية التي يتم تغطية المشاريع ماليا بناءا عليها وتتمثل كذلك في تسديد الفواتير والتي بدورها تنقسم الى فواتير الاستثمار وفواتير الاستغلال بالضافة الى تسديد مستحقات الضمان الاجتماعي كما تقوم ايضا بمتابعة المدخلات البنكية وتقوم ايضا بما يسمى بعملية المقاربة البنكية فيما يخص كل حركات الاموال الخاصة بالشركة وتقوم ايضا بمراقبة القواعد المالية زيادة على ذلك رعاية التعهدات المالية للمؤسسة والمراقبة المستمرة لصندوق المؤسسة

2-مصلحة الاستغلال والمحاسبة وتتكون من.

2-1-رئيس مصلحة الاستغلال .ويعمل فيها شخص واحد

2-2-مكلف بالدراسات .ويعمل فيها شخص واحد

2-3-محاسب .ويعمل فيها ثلاث محاسبيين وهم تابعون لرئيس قسم المحاسبة وتركيز مهامهم غلى ما يلي

-ضمان استعمال المعلوماتية في كل ما يتعلق بالمحاسبة بالإضافة الى اعداد الوثائق المحاسبية (اليومية .دفتر الاستاذ.الميزان المراجعة)

-مسك المحاسبة العامة على اساس خطة محاسبية رسمية وضعت وفقا لقواعد قانونية وتنظيمية

-معالجة الفواتير

-اعداد توقعات التدفق النقدي على المدى القصير

-معالجة الضرائب على الدخل والضرائب

3-مصلحة الميزانية والمراقبة التسيير

يتلخص دور هذه المصلحة في اعداد الميزانية لكل سنة وتقوم بمتابعة برنامج الاستثمار كل شهر العمايات المحاسبية للمخطط العام وتحليل مختلف مراكز المنطلقة والتسيير خزينة المنطقة (المديرية او العملية المتعلقة بها)

المطلب الثالث .مهام مديرية توزيع الكهرباء والغاز عين تموشنت

-ضمان الامن والوقاية النوعية

-صيانة وتنمية شبكة توزيع الكهرباء والغاز

- توزيع اشغال الكهرباء والغاز

-تصليح وصيانة المولدات الكهربائية

-استغلال الكهرباء والغاز

-تصليح وصيانة المولدات الكهربائية

-استغلال الكهرباء والغاز

-مواكبة التكنولوجية الجديدة واستغلال الشبكة

-تقوم بالتمويلات الضرورية التنفيذ المشاريع

-تشارك في تحديد المقاييس التي تنطبق على العتاد والتجهيزات ولا سيما منها برامج التسيير الكهربائي والتوزيع العمومي للغاز

-تعد السياسة التجارية وتنفيذ ها وفق شروط العامة

-تصنع التطورات لكل منشأة والتجهيزات والهياكل القاعدية والضرورية

المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة.

المطلب الأول: الميزانية المالية إنطلاقا من المحاسبية2018-2019-2020

جدول1 :الميزانية المالية

جانب الاصول الوحدة: دج

الأصول	القيمة الصافية2018	القيمة الصافية2019	القيمة الصافية 2020
غير جارية			
	920376	920376	1261229
ت الترتيب و هيئة الاراض	489966	474647	750027
	1923869	27647502	44485724
ت تقنية،معدات و أدوات صناعية	302261299	344771394	383721924
عينية أخرى	53437868	31470820	45063799
ت الجاري إنجازها.	216901317	303943623	366180084
الأصول الغير	575934698	709228364	841462764
الجارية			
ات قيد الصنع	754702	754702	780577
	86149413	61974233	69113603
آخرون	7992695	4805520	1919777
	8881902	4209	2687711
الأصول	14885569	9870106	9469885
مؤقت	134913	ــــــ	ــــــ
الأصول الجارية	118799197	77408771	83971555

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة رقم : الملحق 1-3-5

جدول 2: ميزاتنية وظيفية لسنوات 2018 2019 2020.

الجانب الخصوم		الوحدة: دج	
الأصول	القيمة الصافية2018	القيمة الصافية2019	القيمة الصافية 2020
رؤوس الأموال			
فارق التقييم	86587180.16	86587180.16	86587180.16
راس مال الشركة	253092114.15	8134144.90	
راس مال المكتتب الغير المطلوب	2936432613.37	452902752.52	5602118400.94
مجموع روؤس الاموال الخاصة	3276111907.68	4607480287.78	5688705581.10
خصوم غير جارية			
الاقتراضات و الديون المالية		95077381.34	99563243.40
المنتوج المسجل مسبقا	1530183199.79	1750024062.53	1894385926.30
مجموع الخصوم الغير جارية	1530183199.79	1845101443.87	1993955169.70
الخصوم الجارية			
الموردون و الحسابات المرتبطة بهم	1113543214.91	781335129.20	755584110.54
الضرائب	3099356.59	11663292.82	17707921.76
ديون أخرى	987838643.04	620788210.48	798390421.76
حسابات مؤقتتة	36562632.51		
مجموع الخصوم الجارية	2141043847.05	1413789632.50	1571682454.27
المجموع العام للخصوم	6947338954.52	7866371364.15	9254349205.07

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة رقم : الملحق 2-4-6

المطلب الثاني :الميزانية الوظيفية للسنوات 2018-2019-2020

جدول 3:الميزانية الوظيفية للسنوات 2018-2019-2020

الجانب الخصوم		الوحدة: دج	
البيان	**2018**	**2019**	**2020**
الاستخدامات الثابتة	9298674622.58	10895478357.19	12546220680.22
الاراضي	9203765.62	9203765.62	12612290.62
عملية الترتيب و ههيئة الاراضي	6885169.70	6885169.7	9857979.70
بناءات	29231477.32	294113626.03	473734077.24
معدات وادوات صناعية	60695154779	6687630339.23	7296468113.86
تثبيثات عينية اخرى	1014825553.13	858209224.60	109174372.89
تثبيثات جاري إنجازها	2169013178.91	3039436232.01	366800845.91
اصول متداولة	1209608943.03	786013532.36	878341740089
اصول متداولة للاستغلال	891777535.64	639213122.85	737739640.1
مخزونات	7547022.80	7547022.80	7805772.80
زبائن	884230512.84	631666100.05	729933867.30
اصول متداولة خارج الاستغلال	16875043.12	49358171.33	49227996.05
مدينون اخرون	79966016.56	49358171.33	20350884.37
خزينة الاصول	147697226.04	97442238.18	
مجموع الاصول	10508283565.61	1168141889.55	13424562421.11

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة رقم : الملحق 1-3-5

جدول 4:حساب رأس مال العامل السيولة لمؤسسة سونلغاز من أسفل الميزانية

الجانب الخصوم		الوحدة: دج	
البيان	**2018**	**2019**	**2020**
موارد ثابتة	6837056518.77	857678194.52	9958494040.54
راس مال الشركة	253092114.15	-8134144.90	9958494040.54
فارق التقييم	86587180.16	86587180.16	86587180.16
حساب الارتباط	293643213.37	4529027252.52	5602118400.94
مجموع الاهتلاكات	3560944611.09	3815120525.40	4170219216.04
الديون المالية	00	95077381.34	99569243.40
خصوم متداولة	3671227046.84	3163813695.03	3466068380.57
خصوم متداولة للاستغلال	2646825771.29	2543025484.55	2667677958.81
منتجات معاينة نسبقا	1530183199.79	11750024062.53	1894385926.30
مورون و حسابات ملحقة	113543214.91	781338129.20	755584110.54
ضرائب	3099356.59	11663292.82	17707921.97
خصوم متداولة خارج باالاستغلال	1024401275.55	620788210.48	798390421.76
ديون اخرى	987838643.04	620788210.48	798390421.76
حساب مؤقت	36562632.51		
خزينة الخصوم	00	00	00
مجموع العام للخصوم	10508263565.61	1168141889.55	13424562421.11

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة رقم : الملحق 2-4-6

المطلب الثالث: التحليل الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة مؤشرات المالية

اولا:راس مال العامل السيولة للميزانية المالية

1- من اعلى الميزانية :

راس المال العامل السيولة=الاصول الدائمة –الاصول الثابتة

جدول 5:حساب راس مال العامل السيولة لمؤسسة سونلغاز من اعلى الميزانية

البيان	2018	2019	2020
اموال دائمة 1	5759346981.39	6452581731.65	7682660750.80
اصول ثابتة 2	4806295107.65	7092283646.71	8414627647.4
راس مال عامل السيول 2-1	-953051873.74	-639701915.06	-731966896.6

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول رقم : الملحق 1-2

2- من أسفل الميزانية :

راس مال العامل السيولة =الاصول الجارية –الخصوم الجارية

جدول 6:حساب راس مال العامل السيولة لمؤسسة سونلغاز من أسفل الميزانية

البيان	2018	2019	2020
اصول جارية1	1187991973.13	774087717.44	839715557.67
اصول جارية2	2141043847.05	1413789632.5	157182454.27
راس مال عامل السيولة 2-1	-953051873.74	-639701915.06	-731966896.6

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول رقم : 1-2

الشكل رقم 4: يمثل التغير في رأس مال العامل السيولة

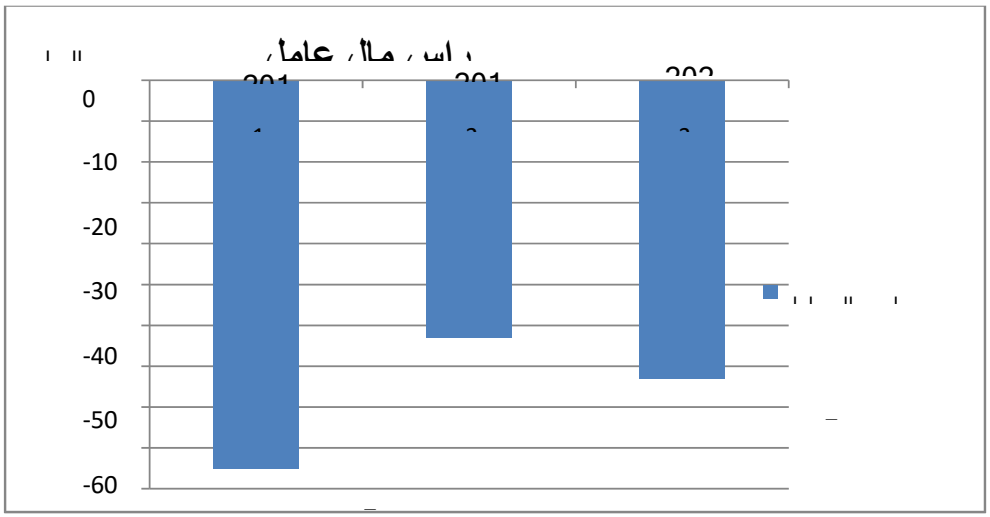

من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول رقم : (2–3) (2–4)

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ ان راس مال العامل السيولة سالب خلال الثلاث سنوات ، حيث بلغ في سنة 2018 – 953051873.74 و ارتفع في سنة 2019 إلى 639701915.06- ثم إنخفض في سنة 2020 ليصل ايضا إلى 731966896.6- وهو يعني ان المؤسسة لاتملك هامش ربح امان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة ، و ان المؤسسة تعجز عن مواجهة استثمارها و باقي الاحتياجات المالية باستخدام مواردها المالية الدائمة ، كما يدل ارتفاع في عجز المؤسسة على مواجهة الالتزامات قصيرة الاجل عن طريق اصول جارية

ثانيا : حساب راس مال العامل الاجمالي للميزانية الوظيفية

1–من اعلى الميزانية:

راس مال العامل الوظيفي = الموارد الثابتة –الاستخدامات الثابتة

جدول 7:حساب راس مال العامل الاجمالي الوظيفي

البيان	2018	2019	2020
الموارد الثابتة1	6837056518.77	8517678194.52	2587726639.68
الاستخدامات الثابتة 2	9298622.58	10895478357.19	12546220680.22
راس مال العامل الوظيفي 2-1	-246618103.81	-2377800162.67	-2587726639.68

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول رقم 2-2

2- من اسفل الميزانية:

راس المال العامل الوظيفي =الاصول المتداولة- الخصوم المتداولة

جدول 8:حساب راس مال العامل الاجمالي الوظيفي لمؤسسة سونلغاز من اسفل الميزانية

البيان	2018	2019	2020
الاصول المتداولة1	1209608943.03	786013532.36	878341740.89
الخصوم المتداولة 2	3671227046.84	3163813695.03	3466068380.57
راس مال العامل الوظيفي 2-1	-246618103.81	-2377800162.67	-2587726639.68

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول رقم 2-2

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ ان راس مال العامل الوظيفي سالب خلال ثلاث سنوات وهذا يدل على ان الموارد الثابتة غير قادرة على تمويل الاستخذامات الثابتة

ثالثا : حساب إحتياجات راس مال العامل الوظيفي

إحتياجات راس مال العامل الوظيفي = الاصول المتداولة ماعدا الخزينة- الخصوم المتداولة ماعدا الخزينة

جدول 9:حساب إحتياجات راس مال العامل الوظيفي لمؤسسة سونلغاز.

البيان	2018	2019	2020
الاصول المتداولة ماعدا الخزينة 1	1061911716.99	784967636.15	688571294.18
الخصوم المتداولة ماعدا الخزينة 2	3671227046.84	3466068380.57	3163813695.03
إحتياجات راس مال العامل الوظيفي 2-1	-2609315329.85	-2681100744.42	-2475242400.85

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول رقم 2-2

التعليق :

من خلال الجدول نلاحظ ان احتياجات راس المال العامل سالب خلال سنوات 2018-2019-2020 وهذا يدل على ان الخصوم المتداولة غير قادرةعلى تمويل مخزون المؤسسة و مدينوها

يعود السبب في تحقيق المؤسسة إحتياجات راس مال العامل سالب إلى إنخفاض الاستخدامات المستقرة للمؤسسة عن الموارد الدائمة و ذلك بسبب:

- انخفاض ديون الزبائن
- إرتفاع حساب المورون و حسابات ملحقة
- إرتفاع الديون

و بالتالي يمكن القول بان المؤسسة لن تستطيع التحكم في ديونها و االتفاوض مع العملاء من اجل منح اجال طويلة لذلك ولد عجز

رابعا : حساب الخزينة المؤسسة سونلغاز

الطريقة (01):

الخزينة =خزينة الاصول –خزينة الخصوم

جدول 10:حساب خزينة المؤسسة سونلغاز

البيان	2018	2019	2020
خزينة الاصول 1	147697226.04	97442238.18	93374104.74
خزينة الخصوم 2	0	0	0
الخزينة (1-2)	147697226.04	97442238.18	93374104.74

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (1-2-3-4-5-6)

الطريقة (02):

الخزينة = راس مال العامل الوظيفي-إحتياجات راس مال العامل الوظيفي

جدول 11:حساب خزينة المؤسسة سونلغاز

البيان	2018	2019	2020
راس مال العامل الوظيفي 1	-246618103.81	-2377800162.67	-2587726639.68
إحتياجات راس مال العامل الوظيفي 2	-2609315329.85	-2475242400.85	-2681100744.42
الخزينة (1-2)	147697226.04	97442238.18	93374104.74

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق رقم (1-2-3-4-5-6)

الشكل رقم 5: يمثل التطورات خلال السنوات 2018-2019-2020

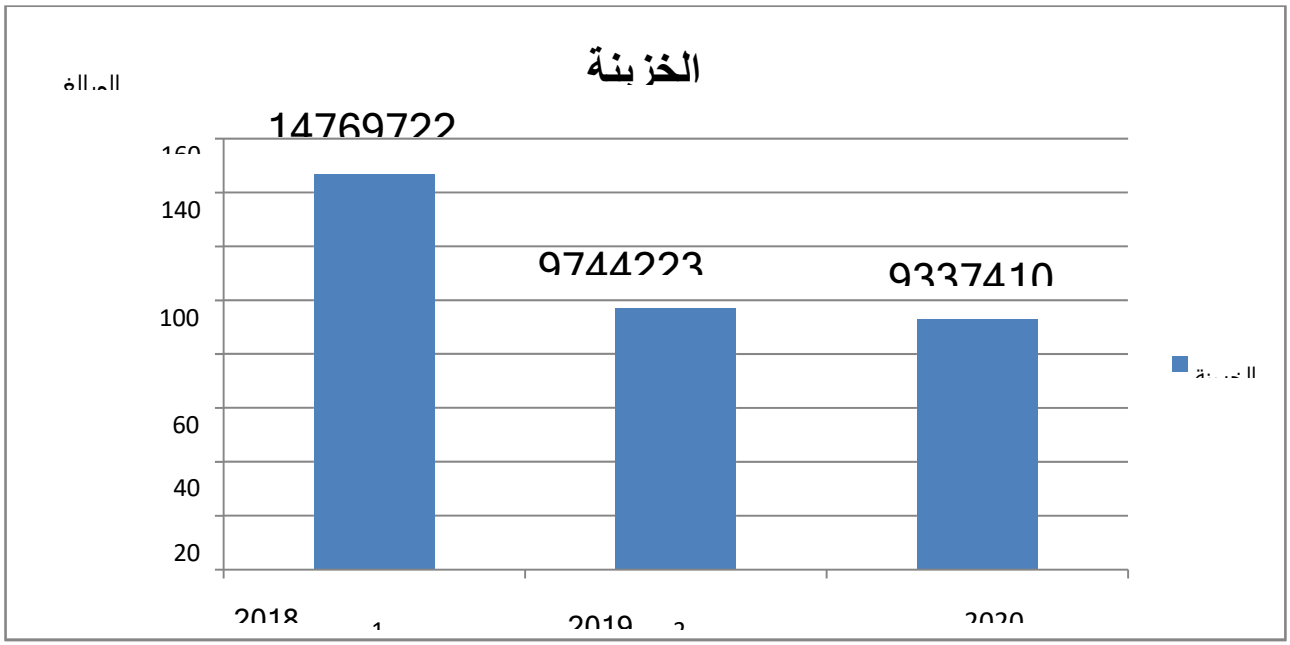

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول رقم (2-8 و2-9)

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ ان خزينة المؤسسة موجبة وهذا مايدل على ان راس مال العامل اعلى من احتياجات راس مال العامل و هو ما يعني بان للمؤسسة فائض سيولة يمكنها من تمويل الاصول المتداولة

إستنتاج:

نلاحظ من خلال مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية ان كل من راس مال العامل و احتياج راس مال العامل الوظيفي ذو قيمة سالبة ، و ان الخزينة الصافية موجبة و هذا مما يعني بان الموارد المحققة بواسطة دورة الاستغلال يمول جزء من الاصول الثابتة و بمعنى اخر يمول الموردون إستثمارات للمؤسسة للطلب هذه الحالة لتدعيم الموارد الدائمة

المطلب الرابع : تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة لمؤسسة سونلغاز

اولا :حساب نسب السيولة .

1- نسبة السيولة العامة:

جدول 12:حساب نسبة العامة .

البيان	2018	2019	2020
اصول المتداولة 1	1209608943.03	786013532.36	878341740.89
الخصوم المتداولة 2	3671227046.84	3163813695.03	3466068380.57
نسبة السيولة العامة ½	0.3	0.2	0.2

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول رقم(2-2)

التعليق:

من خلال الجدول نجد ان نسبة السيول 0.3في سنة 2018 ثم تخفضت إلى 0.2 سنة 2019و 2020،و بما ان هذه النسبة في ثلاث سنوات محل الدراسة اقل من القياس المناسب للسيولة (1.1)، و هذا يعتبر مؤشر سيء بالنسبة للمؤسسة ، حيث تدل على ان المؤسسة تعاني من مشاكل سداد الالتزمات وان الاصول المتداولة لاتغطي الخصوم المتداولة في اللثلاث سنوات

2-السيولة السريعة :

جدول 13: حساب نسبة السيولة السريعة

البيان	2018	2019	2020
القيم الجاهزة+القيم الغير جاهزة 1	1031927738.88	729108338.23	823307972.04
الديون قصيلرة الاجل2	2141043847.05	1413789632.50	1571682454.27
نسبة السيولة السريعة2/1	0.4	0.5	0.5

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-2)

التعليق:

يتبين من خلال الجدول ان المؤسسة حافظت على نسب متقابرة للسيولة السريعة خلال السنوات الثلاث 2018-2019-2020، ففي كل دينار من الديون قصيرة الاجل هناك 0.4 دينار من الاصول سريعة الدخول إلى نقدية ، مقابل 0.5 عام 2019 -2020 و بما ان النسبة اقل من القياس المناسب للسيولة السريعة (1.1)فانه مؤشر سيء، و ذلك يعني بان الاصول السريعة التحول لاتكفي لتغطية اليون قصيرة الاجل

2- السيولة الحالية:

جدول 14: حساب نسبة السيولة الاتية.

البيان	2018	2019	2020
المتاحات 1	147697226.04	97442238.18	93374104.74
الديون قصيرة الاجل 2	2141043847.05	1413789632.50	1571682454.27
نسبة السيولة الحالية ½	0.06	0.06	0.05

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-2)

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ ان نسبة السيولة الحالية للمؤسسة إنخفضت في سنة 2020متقاربة خلال السنوات الثلاث ، حيث كانت لتوفر في المؤسسة في سنة 2018 و سنة 2019 على سيولة نقدية قدرها 0.06 دينار لكل دينار من

الديون قصيرة الاجل و في سنة 2020 بلغت النقدية للمؤسسة في السنوات الثلاث محل الدراسة تقل عن النسبة المقبولة (0.75إلى 1) و هو مايعتبر مؤشر سيء

ثانيا: حساب نسب التمويل :

1- نسبة التمويل الدائم:

جدول 15: حساب نسبة التمويل الدائم

البيان	2018	2019	2020
الاموال الدائمة 1	6837056518.77	8517678194.52	9958494040.54
إستخذامات ثابتة2	9298674622.58	10895478357.19	12546220680.22
نسبة التمويل الدائم ½	0.7	0.8	0.8

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-2)

التعليق:

لانلاحظ ان نسبة التمويل الدائم للسنوات 2018-2019-2020 اصغر من 1 و هذا يعني ان المؤسسة ليس لها القدرة على تغطية اصولها الثابتة بالكامل باستخدام الموارد الدائمة

2- نسبة التمويل الخاص :

جدول 16ك حساب نسبة التمويل الخاص

البيان	2018	2019	2020
الاموال الخاصة 1	3276111907.68	4607480287.78	5688705581.1
إستخذامات ثابتة2	9298674622.58	10895478357.19	12546220680.22
نسبة التمويل الخاص ½	0.4	0.4	0.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (2-2)

التعليق :

نلاحظ ان نسبة التمويل الخاص للسنوات 2018-2019-2020 اصغر من 1 و هذا يعين المؤسسة ذو قدرة على تغطية اصولها الثابتة عن طريق اموالها الخاصة

ثالثا : حساب نسب المردودية.

1- نسبة المردودية الاقتصادية

جدول 17: حساب نسبة المردودية الاقتصادية

البيان	2018	2019	2020
الفائض الاجمالي1	-634715713.22	-11736790.4	-1347365216.74
مجموع الاصول 2	10508283565.61	11681491889.55	13424562421.11
نسبة المردودية الاقتصادية 2/1	-0.06	-0.1	-0.1

المصدر : من إعتماد الطالبة على الوثائق المؤسسة الملحق رقم (7-8-9و2-1)

التعليق :

إن المردودية لسنة 2019و2020 تساوي 0.1- اما سنة 2018 0.6- حيث حققت سونلغاز خلال سنة 2019و2020 نقصان في المردودية الاقتصادية مقارنة مع سنة 2018 مما يدل على عدم قدرة المؤسسة على تحقيق ارباح الاقتصادية و عدم قدرة اصولها على توفير او تدعيم خزينة الاستغلال

1- نسبة المردودية المالية :

جدول 18: حساب نسبة المردودية المالية

البيان	2018	2019	2020
نسبة الصافية 1	-634715713.22	-1173679042.21	-1347365216.74
الاموال الخاصة 2	3276111907.68	4607480287.78	5688705581.10
نسبة المردودية المالية ½	-0.1	-0.3	-0.2

المصدر : من اعتماد الطالبة على الوثائق المؤسسة الملحق رقم (7-8-9و2-1)

التعليق:

في سنة 2018 بلغت المردودية المالية 0.1- وهذا يعني ان الدينار الواحد الذي يستثمره اصحاب راس المال في سونلغاز يولد ربح قدره 0.1-

وفي سنة 2019و2020مردودية المؤسسة إنخفضت إلى 0.3-و0.2-، مما يدل على وجود تسيير سيء ، من طرف المؤسسة للموارد المالية خلال الثلاث سنوات

رابعا : حساب نسب النمو

جدول 19: حساب نسب النمو

البيان	2018	2019	2020
نسبة تغير رقم الاعمال	0.710	0.055	-8.36
نسبة تغير القيمة المضافة	-1.001	220.00	-0.002
نسبة تغير النتيجة الصافية	0.190	0.849	2.14

المصدر : من إعتماد الطالبة على الوثائق المؤسسة الملحق رقم (7-8-9)

التعليق:

- نلاحظ من الجدول ان رقم الاعمال للمؤسسة في السنوات 2018-2019-2020 في حالة تذبذب حيث كان رقم الاعمال في سنة 2018(2869381253.84) ، ثم إرتفع إلى غاية (3029812465.99) سنة 2019 ، ثم إنخفض إلى (302727568.3) سنة 2020 و ذلك ناتج عن إنخفاض الاستهلاك
- نلاحظ من الجدول ان القيمة المضافة للاستغلال في حالة تذبذب من سنة 2018 إلى سنة 2020 و ذلك راجع إلى تذبذب في رقم الاعمال للمؤسسة للسنوات الثلاث
- نلاحظ من الجدول ان النتيجة الصافية للمؤسسة خلال السنوات الثلاث في حال إنخفاض ، نتيجة الانخفاض النتيجة التشغيلية و النتيجة العادية

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل يمكن القول ان عملية تقييم اداء المالي تساعد المؤسسة على إكتشاف نقاط القوة و الضعف وكشف انحرافات ومحاولة علاجها و تساعد في التعرف على مركزها المالي ثم محاولة تقديم نتائج و اقتراحات تساعد على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة و تقييم الاداء المالي ثم التطرق إلى مؤشرات المالية و هي مؤشرات التوازن المالي و نسب السيولة و التمويل و نسب المردودية و نسب النمو

وفي هذا الفصل دراستنا تصب حول تقييم ارباح المؤسسة للمدرية التوزيع لولاية عين تموشنت من اجل معرفة نقاط الضعف و نقاط القوة ، حيث انه تم التوصل إلى ان المؤسسة غير مستقرة ماليا و غير قادرة على التسديد.

الخاتمة

الخاتمة :

كانت دراستنا في هذا البحث تنص حول إظهار المؤسسة في صورتها الحقيقية كمركز قرار مستقل بغية تقييم أرباح المؤسسة من اجل تحديد نقاط القوة و المحافظة عليها و السعي لتحسين نقاط الضعف و العمل على معالجتها في إطار برنامج مستقبلي تسير عليه المؤسسة في اتخاذ قرارها و ذلك بدراسة و تحليل الوضعية المالية للمؤسسة

نتائج البحث :

من خلال دراساتنا التطبيقية التي قمنا بها في مديرية توزيع الكهرباء و الغاز بعين تموسنت SDO توصلنا للنتائج التالية

- المؤسسة في وضعية مالية سيئة و هذا من خلال البيانات المحاسبية الخاصة بها و التي تظهر النتائج السلبية خلال الفترة المدروسة 2018-2020
- المؤسسة غير متوازنة ماليا خلال الفترة 2018-2020
- حققت المؤسسة خلال ثلاث سنوات راس مال العامل سالب فالمؤسسة لاتستطيع ان تمول جزء من اصولها المتداولة بأموالها الدائمة فهي لاتحقق هامش امان
- لا تتمتع المؤسسة بالسيولة الجيدة خلال الفترة المدروسة 2018-2020
- تبين ان المؤسسة لاتستطيع على مواجهة ديونها قصيرة الاجل
- توصلنا على ان المؤسسة في تدهور مستمر من سنة إلى اخرى

إقتراحات:

بعد تقييم مديرية الكهرباء و الغاز لولاية عين تموشنت يمكن تقديم بعض الاقتراحات

- مراقبة وضرورة متابعة الوضعية المالية للمؤسسة
- إعطاء اهمية بالغة لعملية تقييم الأداء المالي وهذا الاكتشاف نقاط القوة و الضعف و مركزها المالي لتحسينها و مواجهتها و اتخاذ إجراءات الازمة لتصحيحها

أفاق الدراسة:

في الأخير نأمل ان يكون هذا البحث قد فتح لنا مجال للقيام بدراسات اخرى يهدف إلى إعادة دراسات ميدانية اخرى على المؤسسات و لهذا على البحثيين توجيه دراستهم على مدى فعالية مؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي للمؤسسة

1- هل يعتبر الاداء المالي وسيلة كافية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة

2- ما مدى فعالية المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

الكتب:

_ اسماعيل عرباجي , اقتصاد المؤسسة , الطبعة الثانية , دار المحمدية العامة , الجزائر , 1998 .

_ اسماعيل عرباجي , مرجع سابق

_ عبد الرزاق بن حبيب , اقتصاد وتسيير المؤسسة , ديوان المطبوعات الجامعية , بن عكنون الجزائر , 2000

_ عمر صخري , اقتصاد المؤسسة , الطبعة الرابعة , ديوان المطبوعات الجامعية , الجزائر , 2006..

_ ناصر دادي عدون , اقتصاد المؤسسة , الطبعة الاولى , دار المحمدية العامة , الجزائر , 1998.

_طارق عبد العال حماد , حوكمة الشركات المفاهيم , المبادئ , التجارب – تطبيقات الحوكمة في المصارف – , الدار الجامعية الاسكندرية , مصر , 2005.

_طارق عبد العال حماد , موسوعة معايير المراجعة – شرح معابير المراجعة الدولية والامريكية والعربية , الجزء الاول الدار الجامعية , الاسكندرية , مصر , 2007,

_طارق عبد العال حماد , موسوعة معايير المراجعة – شرح معايير المراجعة الدولية والامريكية والعربية , مرجع سابق

_عبد الوهاب نصر علي ، مراجعة حسابات حوكمة الشركات ، دار الجامعية ، إسكندرية 2007

_عدنان بن حيدر بن درويش حوكمة الشركات و دورمحلس الادارة اتحاد المصارف العربية 2007

_كمال الدين مصطفى الدهراوي , محمد اليد سرايا , دراسات متقدمة في المحاسبة و المراجعة , المكتب الجامعي الجديد الاسكندرية , مصر , 2006 , ص 99 .

_للحد –من الفساد المالي و الاداري يومي 06-07-/2012/05 جامعة محمد خيضر بسكرة

_محسن احمد الخضيري،حوكمة الشركات ،الطبعة الأولى،مجموعةالنيل العربية،القاهرة،2005 ،

_محمح مصطفى سليمان ، حوكمة الشركات و دور اعضاء مجالس الادارة و المدرين التنفيذيين ، الدار الجامعية اللنشر و التوزيع الاسكندرية، 2008

_موفق سهيلة ، المذكرة السابقة

الرسائل العلمية :

- حسين عبد الجليل ال غزوي حوكمة الشركات و اثارها على المستوى الافصاح في معلومات المحاسبية رسالة ماجيستر في المحاسبة تخصص تحليل مالي كلية الادارة و الاقتصاد الاكاديمية العربية1 صباح اسامة علي شراب , أثر الاعلان عن توزيعات الارباح على اسعار اسهم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية – دراسة تطبيقية – رسالة ماجستير غير منشورة , الجامعة الاسلامية , غزة , فلسطين

المجلات و المقالات :

_Rosenfield نقلا عن : سمير كامل محمد عيسى ,أثر المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية , مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية , جامعة الاسكندرية , المجلد45 , العدد 02 جويلية ,2008

_ مطر محمد , نور عبد الناصر الدعاس عبد الله أحمد , أساليب ادارة الارباح وتأثيرها على موثوقية البيانات المالية المنشورة لشركات المساهمة العامة الأردنية , مقالة , جامعة الشرق الأوسط

_-Partha نقلا عن عماد :عماد أبو عجيلة , علام حمدان , أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح: دليل من الأردن ,ملتقى دولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و

_احمد شاهين عبد الله , 2011 , ادارة الارباح ومخاطرها في البيئة المصرفية – دراسة تحليلية على المصاريف الوطنية الفلسطينية , الجامعة الاسلامية

_بوسنة حمزة , دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على ادارة الارباح –دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والفرنسية.

_جبر ابراهيم الداعور , محمد نواف عابد , أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على اسعار اسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية : دراسة تطبيقية , مجلة الجامعة الاسلامية , المجلد 17 , العدد 01 , جانفي , 2009 ..

_حجاب عيسى ، مساهمة مبادئ حوكمة الشركات في ترشيد سيا سة توزيع الأرباح ، مجلة البديل الاقتصادي ،

_خليل أبو سليم، قياس أثر الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات على جذب الاستثمارات الأجنبية (أدلة ميدانية من البيئة الأردنية)، مجلة جامعة جازان – فرع العلوم الإنسانية، المجلد 3 العدد 1، جامعة الملك عبد العزيز – المملكة العربية السعودية،

_سامح محمد رضا رياض أحمد , أثر جودة المراجعة على جودة الأرباح وانعكاسها على التوزيعات النقذية في الشركات الصناعية المساهمة المصرية , المجلة الاردنية في ادارة الاعمال , المجلة 08 , العدد 04 , 2012 ,

_عبد الحليم احمد حامد محمود , (بدون سنة نشر) , دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات ادارة الارباح , جامعة بنها

_عبد الرزاق الشحادة ، سمير ابراهيم البرغوثي، "ركائز الحوكمة و دورها في ضبط ادارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية ، أيام 20-21 أكتوبر 2009،

_علام محمد موسى ، أثر جودة حوكمة الشركات على سياسة توزيع الأرباح في سوق الكويت المالية ، دورية الادارة العامة ، المجلد 54 ، العدد 03 ، 2014 ،.

_عيسى سمير كامل محمد , (2008) , اثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات ادارة الارباح –دراسة تطبيقية , مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية , جامعة الاسكندرية , العدد 2 , المجلد رقم 45 ,.

_مصطفى عبد الحسين علي ، علي كادم حسين ، الامام عبد الله يعقوب ، دور الحوكمة في تحسين اداء الاستراتيجي لادارة الضريبية ، مجلة الدرسات المحاسبة و المالية العدد 22 جامعة بغداد

_خليل أبو سليم، قياس أثر الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات على جذب الاستثمارات الأجنبية (أدلة ميدانية من البيئة الأردنية)، مجلة جامعة جازان – فرع العلوم الإنسانية، المجلد 3 العدد 1، جامعة الملك عبد العزيز – المملكة العربية السعودية،

المؤتمرات و الملتقيات :

_هوام جمعة، لعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات و أفاق)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي –

الحوكمة العالمية , جامعة فرحات عباس , سطيف, الجزائر, 20-21 أكتوبر 2009,.

_احساني رقية ، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والاداري ، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالألية للحد من الفساد المالي و الاداري ، يوم 06-07 ماي 2012 كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة

_حساني رقية و مروة كرامة و حمزة فاطمة، ، مرجع سابق

_بروش زين الدين و دهيمي جاب،دور اليات الحوكمة في الحد من الفساد المالي و الاداري ،الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كالية للحد من الفساد المالي و الاداري ، يومي 06-07 ماي 2012

مذكرات:

- صالح بن إبراهيم الشعلان، مدى إمكانية تطبيق الحوكمة في الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي، مذكرة الماجستير في العلوم الإدارية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2008،

_فاتح غلاب، تطور دور وظيفة التدقيق في مجال حوكمة الشركات لتجسيد مبادئ ومعايير التنمية المستدامة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011، _ بن الموفق سوهيلة , اثر تقلبات معدل الفائدة على اداء المؤسسة , مذكرة علوم التسيير , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , جامعة المنثوري . قسنطينة2005 .

_ميسم جهاد حامد الأضم ، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح ،مذكرة ماجستير ، قسم المحاسبة ، كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ،أيار 2014

_بالضياف العيد , المؤسسة الاقتصادية بين اهدافها وتحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة المؤسسة الوطنية سوناطراك مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية , تخصص تسيير واقتصاد بترولي , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح , ورقلة , 2013

مراجع باللغة الأجنبية :

الكتب:

-Charles W . Mulford , Eugene E .Comiskey , **The financial numbers game**: **detecting creative accounting practices**, John Wiely & Sons, Inc , USA, 2002.

المجلات و الدوريات:

_Lan San , Subhrondu Rath , Fandamentale des terminants , opportunistic behavior and signaling mechanisme : an integration of urnings management perspectives , International Reeview of Business Research Papers , Vol . 04 , N . 04 , 2008

_ Md.Musfiqur Rahmen , & al , Techniques motive and controles of earning management , international journal of information technology and business management , Vol .11, N1,2013

_paul M .Healy,JamesM.Wahlen,Areview of the earnings management literature and its implication for standard sztting , American Accounting Association , Accounting Horizons, 13,N.04,1999.

Judith A.Laux ,Colorado College,Earrnings management friend or foe ?Journal of business & Economics Research ,Vol01,N.12,2003_Shweta Verma , Earings management opportunity or a challenge , International Journal of Research in Management , Economics and Commerce , Vol . 02 , Issue 11 , 2012 .

_Jussi Karjalaines The effects of curpurate versus owner's tas minimiration or carsings management when incentives compete evidence truss private Finnish flam , journal of Business and social science . vol2 . N 17 , September , 2012

البحوث العلمية:

_Yves ves Mard , Vers une information comptable plus transparente : l'apport des recherches portant sur la gestion des resultats comptables , Manuscrit Auteur Comptabilité et Conaissance , France , version 1 , 2011 .

المؤتمرات و الملتقيات:

_Meng Yanqiong , Earning management incentivesand techniques in China's Listed Compies , proceeding of the 7 th international conference on innovation and management , Wuhan Université , china C

_William U. Parfect ,Accounting subjectivity and earnings management a perspective,Conference on the role of accounting standards in controlling earnings management ,University of Michigan , May 11,2000,P.09.

_*ALAMGIR, M, "corporate governance - a risk perspective, paper presented to ; corporate governance and reform : pawing the way to financial stability and development "a conference organized by the egyptian banking institute, cairo, 7/8 may 2007.

*ALAMGIR, M, "corporate governance - a risk perspective, paper presented to ; corporate governance and reform : pawing the way to financial stability and development "a conference organized by the egyptian banking institute, cairo, 7/8 may 2007.

الرسائل العلمية:

_Ines Fakhfakh Ben Amar , Free kach flow . gestion des resultas et gouvernement des entreprises : Etude comparative des entreprises Francaise et American , Thése des doctorats , Université de Reims Champagne Ardenne , 2009 .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية

التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث علمي
(القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الطالب (ة): ..ميرنا منير لطيفة.....

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 1[illegible]3 الصادرة في تاريخ: 2022-06-07

دائرة: ..عين تموشنت.....ولاية ..عين تموشنت.....

والمسجل بكلية الآداب و اللغات و العلوم الاجتماعية

قسم: ..علوم مالية ومحاسبة

شعبة: علوم الاقتصاد والتسيير تخصص: ..مالية مؤسسة.....

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، الموسومة بعنوان:

اثر آليات الحوكمة في إدارة أرباح المؤسسة
دراسة حالة مؤسسة سونلغاز

أصرح بشرفي أن ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقية المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز مذكرة الماستر المذكورة أعلاه.

عين تموشنت في :.....

امضاء المعني

ميرنا منير لطيفة
020066[illegible]
2022-06-07
2022 جوان 29

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
كلية الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية

التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث علمي
(القرار رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

الطالب (ة): ...الحاكوم فاطمة.....

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 119981463036 الصادرة في تاريخ: 19.03.2021

دائرة: .....المالح.....ولاية عين تموشنت.....

والمسجل بكلية الآداب و اللغات و العلوم الاجتماعية

قسم: علوم مالية وحاسبة

شعبة: علوم اقتصادية والتسيير تخصص: .....مالية مؤسسة.....

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر أكاديمي، الموسومة بعنوان:

أثر أدوات الرقابة في إدارة أرباح المؤسسة
دراسة حالة مؤسسة سونلغاز

أصرح بشرفي أن ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقية المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في انجاز مذكرة الماستر المذكورة أعلاه.

عين تموشنت في :.....

امضاء المعني

الحاكوم فاطمة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عين تموشنت- بلحاج بوشعيب
كلية العلوم الإقتصادية التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

Ministère de L'enseignement Supérieur
et de La Recherche Scientifique
Université Ain Témouchent - Belhadj Bouchaib -
Faculté.....
Département.....

شهادة الترخيص لإيداع مذكرة الماستر

انا الأستاذ(ة): ...لوانيس خالدة.....

المشرف على اعداد مذكرة الماستر الموسومة بـــ :

أثر الرقابة الجبائية على تحسين أرباح المؤسسة دراسة حالة مؤسسة بوغازي

من انجاز الطالبين:

1) ...هيمونلي لطيفة.....
2) ...العاكوم خاطمة.....

كلية: ...العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.....

القسم: ...علوم المالية والمحاسبة.....

التخصص: ...مالية مؤسسة.....

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم/المناقشة وبإمكانهم ايداع النسخ الورقية والاليكترونية على مستوى المكتبة المركزية للجامعة

امضاء المشرف

امضاء رئيس اللجنة

عين تموشنت في: 2023/06/28

تأشيرة رئيس القسم

د. بوغازي اسماعيل